Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 7, 2026, 9140

Deanship of Scientific Research

The Function of Grammatical Correspondence in the Letters and Sermons of the Caliphs and Its Semantic Extension in the Phenomena of the Language

Othman Salem Qawaqzeh*

Department of Arabic Language, Faculty of Languages, University of Jordan, Aqaba, Jordan

Received: 24/9/2024
Revised: 5/11/2024
Accepted: 3/2/2025
Published online: 1/2/2026

* *Corresponding author:*
O.Qawaqzeh@ju.edu.jo

Citation: Qawaqzeh, O. S. (2026). The Function of Grammatical Correspondence in the Letters and Sermons of the Caliphs and Its Semantic Extension in the Phenomena of the Language. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(7), 9140.
https://doi.org/10.35516/Hum.2026.9140

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aims to clarify the functional role of grammatical agreement in the letters and speeches of the Prophet and the Caliphs and its semantic impact on the text and sentence. Additionally, to explore linguistic phenomena closely related to agreement, such as the phenomenon of predominance (taghlib), the severed adjective (na‘t maqtu‘), and agreement by position (al-ittiba‘ ‘ala al-mahal), in order to highlight their semantic and structural dimensions.

Methods: This study adopts a descriptive-analytical approach. It employs the descriptive method to survey instances of agreement in the letters and speeches of the Prophet and the Caliphs and utilizes the analytical method to examine these instances in depth.

Results: The letters and speeches of the Prophet ﷺand the Caliphs showcase grammatical agreement’s role in conveying meanings like emphasis, clarification, and generalization. Bound morphemes such as *tā’ al-mukhāṭaba*, *nūn al-niswa*, and *yā’ al-mukhāṭaba* serve as feminine markers after indicating agency. Agreement influences linguistic phenomena like *taghlib* (predominance), *na‘t maqtu‘* (severed adjective), and *taswiyah* (equivalence), shaping meaning and enhancing textual rhythm. Deviations in number suggest *iltifāt* (grammatical shift), transitioning from plural to singular, as seen in *rijālun kathīr* ("many men") and *mashyakhatun fāniyah* ("a declining sheikhdom").

Conclusion: The study concludes that grammatical agreement has significant semantic and functional implications in the letters of the Caliphs. Its influence extends to various linguistic phenomena, including predominance (taghlib) and agreement by position (al-ittiba‘ ‘ala al-mahal).

Keywords: Correspondence; semantics; letters of the Prophet; caliphs; linguistic phenomena; functional

وظِيفِيَّةُ التَّطابُقِ النَّحْوِيِّ في رَسَائِلِ النَّبِيِّ ﷺ والْخُلَفَاءِ وخُطَبِهِم وَامْتِدادُهُ الدَّلَالِيُّ في ظَوَاهِرِ اللُّغَةِ

عثمان سالم قواقزه*

قسم اللغة العربية، كلية اللغات، الجامعة الأردنية، العقبة، الأردن

ملخّص

الأَهْدَاف: بَيَانُ الدَّوْرِ الْوَظِيفِيّ لِلتَّطابُق النَّحْوِيّ في رَسائِلِ النَّبِيّ ﷺ والْخُلَفَاءِ وخُطَبِهِم وانْعِكاسُه الدَّلَالِيّ على النَّصّ والْجُمْلَة، والوُقوفُ على الظَّواهِرِ اللُّغَوِيَّة الَّتِي تَرْتَبِط بِخَيْطٍ مَتين مَعَ مَبْحَث التَّطابُق كَظَاهِرَة التَّغْلِيبِ والنَّعْتِ الْمَقْطُوعِ والإِتْباعِ على الْمَحَلّ؛ بُغْيَةَ إِبْرازِ الْأَبْعادِ الدَّلالِيَّةِ والشَّكْلِيَّة لها.

المنهجية: اتّبعت الدِّراسَة الْمَنْهَج الوَصْفِيّ التَّحْلِيلِيّ، إِذ استقرأتْ بالمَنْهَجِ الوَصْفِيّ أَمْثِلَة التَّطابُق مِنْ رَسائِلِ النَّبِيّ ﷺ والْخُلَفَاءِ وخُطَبِهِم، وَاسْتَنْطَقَتْ هَذِهِ الأَمْثِلَة بِالْمَنْهَج التَّحْلِيلِيّ.

النَّتائج: مثّلت رَسائِلِ النَّبِيّ ﷺ والْخُلَفَاءِ وخُطَبِهِم أُنْموذَجًا للدَّوْر الدَّلَالِيّ لِلتَّطابُق؛ فَأَظْهَرَتْ مَعانِيَ عَامَّةً لَهُ كَالتَّوْضِيح، والتَّأكيد، والمدح، وَمَعانِيَ خاصَّةً كَالْمُبالَغَةِ وَإِفادَةِ العُموم، وَأَوْضَحَتِ الْأَبْعادَ الدَّلالِيَّةَ للَّواصِقِ الْمُتَّصِلَة بِالفِعْلِ كَ(تاء الْمُخَاطَبَة، وَنُون النِّسْوَة، وَياء الْمُخَاطَبَة) الَّتِي تقومُ مَقامَ دَالَّةِ التَّأنيث، بَعْدَ تَأْدِيَتِها دَوْرَها الإِسْنادِيَّ فِي الإِشَارَةِ إلى الفَاعِلِيَّة. امْتَدَّ تَأْثِيرُ مَبْحَثِ التَّطابُقِ إلى العَدِيدِ مِنْ ظَوَاهِرِ اللُّغَةِ الْمُخْتَلِفَةِ ضِمْنَ تَصَوُّر دَلالِيّ تحَدَّدتْ أبعادُهُ مِنَ السِّياقِ المَقامِيّ لِلنَّصّ، ومِنْ أبرزِ هَذِهِ الظَّواهر: ظاهرةُ التَّغليب، والنَّعْتُ المقطوعُ، والتَّسويَةُ. بَرَزَ الجانبُ الشَّكليُّ لِلتَّطابُقِ على نَحْوٍ وَظيفِيّ فِي رَسائِلِ النَّبِيّ ﷺ والْخُلَفَاءِ وخُطَبِهِم في ظاهِرَتَيِ: النَّعْتِ المقطوعِ، والإِتْباعِ على الْمَحَلّ، وَتَمَثَّلَ بالمُغايَرَةِ فِي الحَرَكاتِ ومُشاكَلَتِها؛ فَأَدَّى أَدْوارًا إيقاعِيَّةً فِي النَّصّ لَفَتَتْ انْتِباهَ القارِئِ وأَضْفَتْ عَلَيْهِ جَمَالِيَّةً لا تَتَأَتَّى إِلَّا بِهِ. أَلْمَحتْ ظاهِرَةُ التَّطابُقِ بِالتَّخالُفِ فِي العَدَدِ الَّذي حَقُّهُ التَّطابُق إلى ظاهِرَةِ الالتِفاتِ، لكنَّهُ التِفاتٌ لا فِي نَقْلِ الضَّمِيرِ مِنَ الخِطابِ إلى الغِيابِ بَلْ فِي الانْتِقالِ مِنَ الجَمْعِ إلى الإِفْرادِ نَحْوَ: (رِجالٌ كَثِيرٌ، وَمَشْيَخَةٌ فانِيَةٌ) .

الخُلاصَة: إنَّ مَبْحَث التَّطابُق أَلْقى بِظِلالِهِ الدَّلالِيَّةِ والوَظيفيَّة على رَسَائِلِ الْخُلَفَاء، وامْتدّ تَأْثِيرُهُ إلى العَدِيدِ مِنْ ظَوَاهِرِ اللُّغَةِ، كالتَّغْلِيب والإِتْباع على المَحَلّ.

الكلمات الدالة: التَّطابُق، الدَّلاليَّة، رسائل النَّبِيّ، الخلفاء، الظَّواهِر اللُّغَوِيَّة، وَظيفِيّ.

المُقدِّمة

لَمَّا كانتِ المُطابَقَة تحمل في طيّاتها مَباحث واسِعة - كالتَّذكيرِ والتَّأنيثِ، والحركةِ الإعرابيّةِ، والعددِ، والتَّعريفِ والتَّنكيرِ، وكلُّها مَباحِثُ يَدخلُ مَداها في مُعظَم أبوابِ النَّحو، فتجدُها في عَلاقاتِ الإسنادِ والجملِ على اختلافِ أنْواعِها، وفي الفَضْلاتِ النَّحويّة مِنْ توابعَ وغيرِها؛ بَلْ إنّها تتعدّى ذلك للدّخول في أعماق الخصائص الدَّلاليَّة للكثير مِنْ مفرداتِ النَّحو-؛ جاءتِ الدِّراسَة للبحث فيها بوصفها ظاهرةً مهمَّةً في إبراز المعنى، علاوةً على تعلُّقِها بالجانب الْوَظِيفيّ للعناصر النَّحويّة المُكوِّنَة للجُملة والنَّصّ، وشيوعِها في لغة القرآن، والحديث النَّبوي، وكلامِ العرب مِنْ شعرٍ وأمثال.

ووجدتِ الدِّراسَة مِنْ رَسائِلِ النَّبيّ ﷺ والْخُلَفاءِ وخُطَبِهم منبعًا أصيلًا للتّمثيل عليه؛ إذ إنّها صَدَرتْ عن ألسنةٍ عاصرتِ الفصاحةَ ونطقتِ اللُّغَةَ على وجهها الصَّحيحِ بدءًا مِنَ النَّبي ﷺ وانتهاء بخلفاء العصرِ العباسيّ، ثم إنَّ هَذِهِ الرَّسائل والخطب غلب عليها طَابع الرَّسميّة، وكان الغرض منها التَّواصل والإفهام؛ ما جعلها تتّسم بالوضوح والإيجاز؛ فكانت مادةً صالحةً للتّطبيق وأنموذجًا عاليًا تُحاكيه النُّصوصُ الأخرى. ونظرًا لطول بعض الرَّسائل والخُطَب اضْطُرّ الباحث إلى اجتزاء ما يَخدِم الدِّراسة دون إيراد نصّ الرسالة كاملًا.

تنبثق أهمّيّة الدِّراسَة مِنْ كَوْنِها تَدرُسُ ظاهرةَ التَّطابُقِ على نحوٍ وظيفيٍّ في نصوصٍ أدبيّةٍ تَتَّسِمُ بالفصاحَةِ، لِتبرزَ مَدى تَحَقُّقِ الوظيفةِ التَّواصليّة بين المُرسِل والمُرسَل إليه، وتُحَدِّدَ تأثيرَها في الْأَبْعاد الدَّلاليَّة للنّصّ، وتلفتَ النَّظرَ إلى بعضِ المحسّناتِ النَّصيّة الَّتي مِنْ شأنِها أنْ تُسهمَ في التَّماسُكِ النَّصّيّ، علاوةً على إبرازِ الامتدادِ الدَّلاليّ لِلتَّطابُقِ في ظَوَاهِرِ اللُّغَة الأخرى. وتبعًا لذلك يمكن القول إنَّ الدِّراسَة تدورُ حولَ السُّؤال المِحْوريّ الآتي: ما الْأَبْعادُ الوظيفيَّة والدَّلاليَّة لمَبْحَثِ التَّطابُقِ في رَسائِلِ النَّبيّ ﷺ والْخُلَفاءِ وخُطَبِهم؟ ويَتفرَّعُ عنْ هذا السَّؤال مَجموعةٌ مِنَ الأسئلة تُمثِّل أهدافَ الدِّراسة، أبرزها:

- ما الدَّوْر الْوَظِيفيّ التَّواصليّ الَّذِي أدَّاه التَّطابُق النَّحْوِيّ في رَسائِلِ النَّبيّ ﷺ والْخُلَفاءِ وخُطَبِهم؟
- كيفَ أسهمَ التَّطابُق النَّحْوِيّ في التَّكوينِ الدَّلاليّ للنَّصّ في رَسائِلِ النَّبيّ ﷺ والْخُلَفاءِ وخُطَبِهم؟
- ما مدى امتدادِ التَّطابُقِ النَّحْوِيّ في رَسائِلِ النَّبيّ ﷺ والْخُلَفاءِ وخُطَبِهم إلى ظَوَاهِرِ اللُّغَة كالتَّغْليب والْحَمْلِ على الجِوار؟
- ما التَّأثيرُ الشَّكليُّ لظاهرتي النَّعْتِ الْمَقْطُوع والإتْباع على الْمَحَلّ في رَسائِلِ النَّبيّ ﷺ والْخُلَفاءِ وخُطَبِهم؟
- ما الدَّلالات الدَّقيقة للظَّواهرِ اللُّغَويَّة الَّتي تَتَفَيَّأُ ظِلالَ التَّطابُقِ النَّحْوِيّ في رَسائِلِ النَّبيّ ﷺ والْخُلَفاءِ وخُطَبِهم؟

المَبْحَث الأول: وَظيفِيَّةُ التَّطابُق النَّحْوِيّ في رَسائِلِ النَّبيّ ﷺ والْخُلَفاءِ وخُطَبِهم وَ انْعِكاساتُه الدَّلاليَّة على النَّصّ والجُمْلَة

عَرَض النُّحاةُ الأوائل مُصْطَلَح التَّطابُق في مُؤلَّفاتِهم؛ فالزّمخشري يقول: "وكما كانتِ الصِّفة وَفْقَ المَوصوف في إعرابه فهي وَفْقه في الإفراد والتَّثنية والجَمْع والتَّعريف والتَّنكير والتَّأنيث" (الزّمخشري، 1993م، 151). أمَّا ابن يعيش فصرّح بلفظ المُطابَقَة؛ فقال: "مُطابَقة الصِّفة للمَوصوف"(ابن يعيش، 2001م، 244/2)، وتوسّع ابنُ هشام في هذا المَفهوم وأدرجَهُ تحتَ مَبْحَث الإتباع: "وحُكْم المَعطوف أَنَّهُ يتبعُ المعطوفَ عليه"(ابن هشام، د.ت، 563). فهمْ استخدموهُ بتعبيرات عدّة كالمُطابَقَة، والموافقة، والإتباع، وجميع هَذِهِ التَّعابير تَلتقي في الإشارة إلى فِكْرَة المُطابَقَة. والتَّمثيل الَّذِي قدّمهُ القدماءُ للمُطابقة بأَمْثِلَة التَّوابع، يُنْبِئُ عن دِراية تامّة بِمضمون المُطابَقَة لَديهم، إلَّا أنّهم لَمْ يَضَعوا مُصْطَلَحًا جامعًا مانعًا لها؛ بَلْ جاءتْ في جُلِّها تَمْثيلًا لهذا المُصطَلَح.

وحاولَ عُلَمَاء اللُّغَة المُحْدَثون أنْ يُقدِّموا تَصوُّرًا أكثرَ شُموليّة لِتعريف المُطابَقَة، فبيّنوا أنّها اتّفاق أجزاء التَّركيب على طَريقة مَخصوصَة، تَجعلُ بينَهما اتّصالًا وتَماسُكًا، إذْ يحسُّ المُتَكَلِّم والسَّامع أنَّ التَّركيب يجري في صور لُغَويَّة صحيحة، وليس بين وحداته تنافر(الجندي، 1988م، 11). وأنها بمنْزِلَة: "قرينة لفظيَّة تُوثِّق الصِّلة بين أجزاء التَّركيب، وتعين على إدراك العلاقاتِ الَّتِي تربط بين المتطابقين" (قدور، 1996م، 234). وبالوقوف على نظرة المُحْدَثين نجد أنّهم ركّزوا على الجانب الْوَظِيفيّ للمطابقة بوصفها مبحثًا مُهِمًّا يؤَدّي دورًا أساسيًّا في ربط أجزاء الْجُمْلَة بعضها ببعض ضِمْنَ نظم مِنَ العلاقات تؤَدّي إلى تَماسُك النَّصّ وَتَرابُطِه.

صور المُطابَقَة ووظيفيَّتها في النَّصّ والجملة

تَتَعدَّد صُور المُطابَقَة ضِمْنَ مجموعة مِنَ المعطيات يُمْلِها النَّصُّ والجُمل المُكوّنة له، لكنْ باختلافٍ في التَّعبير عنها والتَّمثيل عليها، ويُعبَّر عنها بِوَساطة مَباني التَّصريف المُتَمَثِّلَة باللَّواصِق والزَّوائد، وتقسم اللَّواصِق المُستخدمة في التَّصريف إلى سَوابق نَحوَ: أحرف المضارعة المجموعة في كلمة (أنيت)، وعلامة التَّعريف (أل)، وإلى الأحشاء نحو كلمة (رجال) الَّتِي تحوّلت مِنْ مفرد إلى جَمْع بفعل زيادة الألف، وإلى لواحقَ كثيرةٍ، نحو: علامات التَّأنيث الثَّلاث، وعلامة الجَمْع السَّالم للمُذَكَّر والمُؤَنَّث، وعلامات المُثَنَّى، وتاء التَّأنيث الَّتِي تلحق بالأفعال، ونون النِّسوة وسائر الضَّمائر المُتَّصِلَة (تمام حسان، 2006م، 90). إنَّ عناصر المُطابَقَة السّالفة الذِّكر تَنعَكس على النَّصّ، إذ تُقوّي الصِّلة بين أجزاء التَّركيب في الْجُمْلَة الواحدة، لا سِيّما بين المُتطابِقين، إذ إنَّها تكونُ قرينةً على ما بينهما مِنَ ارتباطٍ في المَعنى، وقد تكون المُطابَقَة قرينةً لفظيَّةً على الباب الَّذِي تقع فيه(العنزي، والشَّلاحي، 2014، 563). وعلاوةً على ما سبق، فقد تكون المُطابَقَة وسيلةً مِنْ وسائل أمْن اللَّبس؛ لأنَّها تُحَدِّد المَعْنَى النَّحْوِيّ الدَّقيق؛ فعند قولنا: ضَرَبَ هُدى مُوسى، دلّ تذكير الفعل على أنَّ

الفاعل مُذكَّر، ودلَّتِ المُطابَقَة بين الفعل والفاعل الحقيقيّ في النَّوع على أنَّ الاسم المُتأخّر هو الفاعل، وليس الاسم الواقع بعد الفعل، فالمُطابَقَة قد أغنت عن قرينة الرُّتبة في الدَّلالة على الفاعل (مراد ورفعت، 2017م، 90). وهذا يقودنا للحديث عن جانب مُهِمّ للمُطابقة، ألا وهو صُوَر التَّطابُق المُمْكِنَة بينَ أجزاءِ الجُمْلَة:

1: التَّطابُق في الإعراب، إنَّ التَّطابُق الإعرابيّ يقع حسب المواقع الإعرابيَّة للكلمات، بصرف النَّظر عن نوع العلامة الإعرابيَّة أصليَّة كانتْ أم فرعيّة. ونجد مثل هَذِهِ الصُّورة مِنَ التَّطابُق حاضرةً في رسالة النَّبيّ ﷺ إلى أسامةَ بن زيد، إذ قال: "سِرْ إلى مَوْضِع مَقْتَل أبيك فَأَوْطِئْهُم الخيلَ فقدْ ولّيتكَ هذا الجَيْش، فأغِرْ صباحًا على أهلِ أَبْنى وحَرِّقْ عَليهِمْ، فإنْ أظفرَكَ اللهُ فأقللِ اللبثَ فيهم وخُذْ مَعَك الأدلَّاء وقدّمِ العُيونَ والطَّلائعَ أمامَك. فتكلّمَ قومٌ وقالوا: يَستعملُ هذا الغلامَ على المهاجرينَ الأوّلينَ، فغضبَ رسولُ الله غَضبًا شديدًا، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، وقَالَ: "أَمَّا بعدُ، أيّها النَّاسُ فما مَقالَة بلغتني عن بعضِكم في تَأميري أُسامَة، فَلَئِنْ طَعَنْتُمْ في إمارتي أسامة لقد طَعنتُم في تَأميري مَنْ قبله، وايمُ الله إنْ كانَ للإمارة لخليقًا، وإنَّ ابنَهُ مِنْ بعدِه لخليقٌ للإمارة" (الجوزي، 1992م، 64/4).

فكلمةُ الجيش تطابقتْ مَعَ هذا فاستحقّتِ النَّصبَ على البدليّة، وكلمةُ الطَّلائع تطابقتْ مَعَ العيونِ فنُصِبَتْ على أنّها اسمٌ معطوف، وكلمةُ (الأوّلينَ) جَرَتْ على أنَّها نَعْت، ومِثلُها (شديدًا) جاءتْ نعتًا إلَّا أنّها مَنصوبة. ويُلْحَظ الدَّوْر الَّذِي أدّاه التَّطابُق في النَّصّ فقوله: "ولّيتك هذا الجيش" أبلغ مِنْ "ولّيتك الجيش"، إذ جاء اسم الإشارة بمثابة المُمَهِّد المعرّف للتّابع الَّذِي سيليه، ثم جاءتِ المُطابَقَة لتربط هَذِهِ الأجزاء بعضها ببعضٍ بعلاقة الإعراب. وفي قوله: "المهاجرين الأوّلين"، وقوله: "غضبًا شديدًا"، أشارتِ العلامة الإعرابيَّة بمطابقة اللَّاحق لِلسَّابق إلى دَوْر دَلالِيّ؛ فثمَّة صِفة تُخصّص، وصفة توضّح وتبيّن، وصفة يُؤْتى بها مُؤكِّدة كقولهم: (أمسِ الدَّابرُ)، وصفة يُراد بها المَدح والثَّناء كالصِّفاتِ الجارية على اسمِ الله تعالى جدّه (الجرجاني، 1992م، 227). فعبد القاهر يُحمِّل الصِّفة معانيَ مختلفةً؛ كالتَّوضيح، والتَّخصيص، والتَّأكيد، والمدح والثَّناء، وهي معانٍ عامَّةٌ تحمل دلالاتٍ مُختلِفة. ولك أنْ تقيسَ هذا الدَّوْر الدَّلَالِيّ على بقيَّة مباحث التَّوابع لكنْ باعتبارات دَلالِيَّة أخرى، علاوةً على ذلك فإنَّ تَعَلُّق التَّوابع بالاسم الَّذِي قبلها على وجه التَّحديد يُشكِّل تماسكًا بين أركان الْجُمْلَة ثُمَّ ينعكس على النَّصّ فيزيد مِنْ إحكامه "فمِنَ الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله، فيَسْتغني بصلة معناه له عن واصل يصله ورابط يربطه، كالصِّفة الَّتِي لا تحتاج إلى شيء يصلها به، وكالتَّأكيد الَّذِي لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكِّد" (الجرجاني، 1992م، 227).

ورغم الدَّوْر الدَّلَالِيّ الَّذِي يؤدّيه مَبْحَث التَّطابُق إلَّا أنَّ بعض اللُّغويين قصره على الشَّكل بِحُجَّة أنَّ الاتّفاق في المَوقف الإعرابيّ لا يستلزم بالضَّرورة اتّفاقًا فيما وراء هذا المَوقف؛ فصور التَّطابُق المُمكِنة في المَوقف الإعرابيّ وهي: الرَّفع والنَّصب والجرّ ليستْ مقصورةً على وجود صلةٍ حقيقيَّةٍ بين متطابقيها، ومِنْ ثمّ فإنَّ التَّوافُق فيها مُجرّد موقف شكليّ قد لا يدلّ في أحيان كثيرة على علاقة بين طرفي هذا التَّوافق (أبو المكارم، 2007م، 207). ولكنْ كيفَ نُفَسِّر تَطابقًا جرى في النَّصّ السَّابق بين (فأغِرْ، وحرِّقْ، وخذْ، وقدِّمْ) إذ إنَّه أسهم في توحيد الدَّلالة الزَّمنيَّة بوساطة حرف العَطْف، علاوةً على جمعه بين أحداث مُخْتَلِفَة وإسنادها إلى فاعل مُخاطب واحد، وهذا التَّطابُق لَمْ يكن على صعيد الكلمة المفردة؛ بَلْ على صعيد الْجُمْلَة الَّتِي يتجذّر فيها البُعد الدَّلالِيّ.

2: **التَّطابُق في التَّعريف والتَّنكير**، يتلخّص مَفهوم المَعرفة في دلالتها على مَعلوم لدى السَّامع والمُتَكَلِّم كأسماء الأعلام، وأسماء الإشارة. والنَّكِرة ضِدّ المعرفة مِنْ حيث دلالتها على عامٍّ غيرِ مُحَدَّد كأرضٍ وسماءٍ. وللتَّطابُق أو التَّخالف في التَّعريف والتَّنكير مَدلولاتٌ خاصّة، فلو قال قائل: عادَ محمّدٌ مبتهجًا، فإنَّ ثمَّة فارقًا عن قوله: عاد محمّدٌ المُبتهج؛ إذ التَّعبير الأوَّل يكشف أنَّ عودة ابتهاج محمّد مردُّها إلى عودتِهِ مِنْ رحلة ما، أمَّا التَّعبير الثَّاني فإنَّهُ يشير إلى أنَّ طبيعة محمد الابتهاج الَّذِي لا صِلة له برحلته ولا بعودته (أبو المكارم، 2007م، 208). ومِنَ المعلوم أنَّ صاحب الحال يكون معرفة والحال نكرة، أمَّا النَّعْت والمنعوت فيجب أنْ يكون كلاهما مطابقًا للآخر؛ مِنْ هنا يظهر دَوْر المُطابَقَة في تأديتها وظائفَ دَلالِيَّة ونحويَّة معًا، فلو قلنا بالمُطابَقَة في التَّراكيب النَّحويَّة جمعها لوقعنا في لُبْس؛ فشتّان بين حال الإنسان الَّتِي يكون عليها وقتَ حصول الفعل وصفته الدَّائمة الَّتِي يتَّصفُ بها.

ومِنَ الشَّواهد رسالة عمر إلى سعد: "إنَّهُ ليس بين أحدٍ وبين الله نسبٌ إلَّا الطَّاعة، وإنَّك تَقْدُم على أمرٍ شديدٍ، فالصَّبرَ الصَّبرَ على ما أصابَك" (الجوزي، 1992، 161/4). ففي قوله: (على أمرٍ شديدٍ)، وقوله: (الصَّبر الصَّبر) وقعتِ المُطابَقَة بين الاسمين في الْجُمْلَة الأولى مِنْ ناحية التَّنكير على النَّعت، والمُطابَقَة بين الاسمين في الْجُمْلَة الثَّانية على التَّوكيد اللّفظيّ، وقدّمت دورًا دلاليًّا منوطًا بالتَّنكير؛ فشتّان بين كلمة نكرة كـ (أمر) إنْ أطلقت في النَّصّ دون تحديد أو تخصيص، وبين تركيب (أمر شديد) الَّذِي خرج بالأمر عن كونه (بسيط أو سهل أو عظيم...)، وقِسْ عليها كلمة (الصَّبر) وإنْ كانتْ معرفة إلَّا أنَّ مطابقة (الصَّبر) الثَّانية لها في التَّعريف لَمْ تزدها تعريفًا إلى تعريف؛ لأنَّها معرفةٌ بذاتها، بَلْ زادتها قوَّة في التَّوكيد. وتأسيسًا على ما سبق فإنَّ التَّطابُق في التَّنكير والتَّعريف أمرٌ في غايةِ الأهميَّة وله أبعادٌ دَلالِيَّةٌ تُسهم في تَماسُك النَّصّ وترابُطِه.

3: المُطابَقَة في الجنس والنَّوع (التَّذكيروالتَّأنيث)، المُذَكَّر في العربيَّة ما خلا مِنْ علامة التَّأنيث، لفظًا وتقديرًا، ويأتي على ضربين: أحدهما حقيقيّ، والآخر غير حقيقيّ، فأمَّا الحقيقيّ، فما كان له فرج الذَّكر، نحو: الرَّجل، والجَمَل. وأمَّا غير الحقيقيّ، فما لَمْ يكن له ذلك، نحوَ: الجِدار، والعمل. والمُؤَنَّث ما كانت فيه علامة التَّأنيث لفظًا أو تقديرًا، وهو على ضربين حقيقيّ وغير حقيقيّ؛ فأمَّا الحقيقيّ، فما كانَ له فرجُ الأنثى، نحو: المرأة، والنَّاقة، وأمَّا غير الحقيقيّ، فما لَمْ يكن له ذلك، نحو: القِدْر، والنَّار"(الأنباري، 1996م، 65).

ومِنَ الرَّسائل الشَّاهدة على هذا النَّوع مِنَ التَّطابُق ما أورده ابن إسحاق، قال: ارتدّتْ بعدَ رسول الله ﷺ عامَّة العرب، فأشار النَّاسُ على أبي بكر - رضي الله عنه - بالكفِّ عنهم، وأنْ يَقبلَ منهم أنْ يُصلُّوا ولا يؤتوا الزَّكاة خوفًا مِنْ أنْ ترتدَّ العرب كلّها عن الإسلام، فقال: والله لو منعوني عقالًا مِمَّا كانوا يؤدّون إلى رَسُول الله لقاتلتُهم عليه، ووالله لو كان النَّاس كلُّهم كذلك لقاتلتهم بنفسي حَتَّى تذهبَ أو يكونَ الدِّين للَّه (الجوزي، 1992م، 76/4). فالمُطابَقَة النَّوعيَّة جرتْ بين الفعل (ارتدّ) والفاعل (عامّة) على صعيد الجُملة؛ فكلاهما مُؤَنَّث، ومِثْلها جُمْلة (تلج العرب)، وعلى صعيد الكلمة المفردة جاءتِ المُطابَقَة في قوله: (العرب كلّها) إذ أتبعَ التَّوكيد (كلّها) لـ (العرب) على أنها مُؤَنَّث، و(النَّاس كلّهم) إذ أتبع التَّوكيد على أنَّ (النَّاس) مُذكَّر، ويتراءى للباحث أنَّ مثل هذا التَّطابُق وإنْ كان له دَوْر دَلاليّ في النَّصّ إلَّا أنَّهُ يضفي عليه نوعًا مِنَ التَّناسق والانسجام لَمْ يكن ليتأتّى دون توظيف المُطابَقَة فيه؛ ليصبحَ بمنزلة مِنْ منازل الموسيقى تزيد مِنْ إيقاعيَّة النَّصّ وجماليَّتة وتأثيره.

4: المُطابَقَة العددية، يُقسَم الاسم مِنْ حيث العدد إلى: الاسم المفرد وهو: ما دلَّ على واحدٍ، كرجلٍ وامرأة. والاسم المُثَنَّى كرجلينِ وامرأتينِ. والجَمْع بأنواعه جَمْع المُذَكَّر السَّالِم، وجَمْع المُؤَنَّث السَّالم، وجَمْع التَّكسير. إنَّ التَّطابُق في العدد ذو أهميَّةٍ بالغةٍ مِنْ أجل سلامة التَّركيب؛ بَلْ إنَّ الإخلال فيه يؤَدِّي إلى إخلال في روح المَعْنَى وجوهره، فثمّة فارقٌ بين الواحد والجمع، ونقاط والاختلاف والاتّفاق في هَذِهِ المسائل ليست شكليَّة سطحيَّة؛ وإنّما هي مسائل جوهريَّة وحيويَّة في الأداء اللُّغوي، بحيث يَفتح إهمالها وعدم الاعتداد بها اضطرابًا في التَّحصيل والأداء جميعًا (أبو المكارم، 2007م، 209).

ومِنَ الشَّواهد على هذا الباب ما كتبه عمر بن الخطَّاب إلى سعد: إذا جاءَكَ كِتابي هذا فَعَشِّرِ النَّاسَ وأمِّرْ على أجنادهم، وَواعدِ النَّاسَ القادسيّة... واكتب إليَّ بما يستقرُّ أمر النَّاس عليه. فجاءه الكتاب وهو بِشَراف، ثمَّ كتب إليه: أمّا بعد، فسرْ من شَراف نحو فارس بمن معك من المسلمين، وتوكّلْ على الله، واستعنْ بِهِ على أمرِك كلِّه، واعلمْ أنّك تَقْدُم على قومٍ عددُهم كثير، وبأسُهم شديد، فبادروهم بالضَّرب ولا يَخْدَعُنَّكُم، فإنّهم خَدَعَةٌ مَكَرَة، وإذا انتهيتَ إلى القادسيَّة، والقادسيَّة باب فارس في الجاهليَّة، وهو منزل حصين دونه قناطر وأنهار مُمتنِعة، فلتكنْ مسالحك على أنقابها، فإنَّهم إذا أحسّوك رمَوْك بجمعهم، فإنْ أنتم صبرتم لعدوّكم ونويتم الأمانة، رَجَوْتُ أنْ تُنْصَروا عليهم. ثُمّ قَدِم عليه كتاب جواب عمر: أمّا بعد، فتعاهد قلبك، وحادث جندك بالموعظة والصَّبر الصَّبر، فإنَّ المعونة تأتي مِنَ الله على قدر النِّية... وقد ألقي في رُوعي أنّكم إذا لَقيتم العدوّ هزمتموهم، فإنْ منحك الله أكتافهم فلا تنزعْ عنهم حَتَّى تقتحمَ عليهم المدائن، فإنَّها خرابها إنْ شاء الله (الجوزي، 1992، 162/4).

وفي الرِّسالة السَّابقة تتجلّى المُطابَقَة العدديَّة في قوله: (أمرك كلّه) فالتَّوكيد جاء مفردًا؛ لأنَّ مؤكَّدَهُ مفرد، وفي قوله: (فإنّهم خدعة مكرة) وقوله: (إنْ أنتم صبرتم)، جاء التَّطابُق في العدد بين المبتدأ الجَمْع وخبره الجمع. ولك أنْ تنظر في التَّواؤم والانسجام الَّذِي أحدثه التَّطابُق في عودة الضَّمير الجَمْع على مرجعه في الكلمات (هزمتموهم، أكتافهم، عليهم)، فمع اختلاف جنس الكلمة في كلّ منها باسميّتها وفعليّتها وحرفيّتها إلَّا أنَّ الضَّمير (هم) بتطابقه مَعَ مَرْجِعِيَّتِه (العدوّ) سكب هَذِهِ الكلمات في قَالَب واحد لكنْ بألوان مُخْتَلِفَة وتناسقٍ بديع.

وَكان مِنْ رَسَائِل عمر بن الخطاب لِلعامَّة، قوله: "بِئْسَ الْوَالِي أَنَا إِنْ شَبِعْتُ وَالنَّاسُ جِيَاعٌ" (ابن كثير، 1997م، 185/10)، فهَذِهِ الرِّسالة - رغم قِصَرها – ضمّتِ التَّطابُق في صوره جميعها؛ ففي كلمتي (الوالي أنا) تَطابُقٌ في التَّعريف وإن اختلفتِ الخِصّيصة البنائيَّة لكلا الاسمين فكلاهما معرفة، وفي الوقت نفسه كلاهما مرفوع. أَمَّا المُطابَقَة النَّوعيَّة فتمثّلت في جُملة (بئس الوالي)، و(شبعتُ) إذ جاء المسند مذكّرًا والمسند إليه مُذَكَّر مِثله على الأصل دون الحاجة لِلَاحِقةٍ تفيد التَّذكير. وأَمَّا المُطابَقَة العدديَّة فجاءتْ بين المبتدأ وخبره في جملة (النَّاس جياع) فكلاهما جمع. وبالنَّظر في أنماط التَّطابُق النَّحْوِيّ يتبيّن الدَّوْر الكبير الَّذِي يؤدّيه التَّطابُق في الْجُمْلَة والنَّصّ، فبعض المباحث النَّحويَّة تُوجب المُطابَقَة النَّحويَّة تعريفًا وتنكيرًا لا سيّما في مَبْحَث التَّوابع، وبعضها يُوجب المخالفة تعريفًا وتنكيرًا كما هو الحال في مَبْحَث الحال، ولو لَمْ نقل بالمُطابَقَة والمُخالفة لاختلّتْ مَوازين النَّصّ ودلالاتُه، وعلى صعيد العدد لو لَمْ نقلْ بالمُطابَقَة لاختلتْ موازين البنية اللُّغَوِيَّة الَّتِي لا تقبل قولنا: الطَّالبانِ جاء، أو البناءانِ كبير، وهنا ظهرت ضرورة المُطابَقَة لِنَنْأى بالجمل ثم النُّصوص عن الخلل.

التَّشَكُّل الْوَظِيفِيّ لِلتَّطابُق النَّحْوِيّ في العلاقة الإسناديَّة بين الفعل والفاعل أو نائبه

تشير الدِّراسات النَّحويَّة الحديثة إلى أنَّ المُطابَقَة في اللُّغاتِ السَّاميَّة تتركّز بين الفعل والفاعل، ولا توجد مُطابقة بين الفاعل والمفعول به، فالعلاقة بين الفعل وفاعله علاقة عضويَّة (صلاح الدّين، 2000م، 138 -139)، ويقتصر على المُطابَقَة مِنْ ناحية النَّوع (الجنس)، والعدد. أَمَّا التَّعريف والتَّنكير فكلّ منهما له سماته التَّركيبيّة، ذلك أنَّ التَّعريف والتَّنكير مِنْ خصائص الأسماء لا الأفعال، ومثله الإعراب فالفعل له مواقعه والاسم له مواقعه.

أَمَّا المُطابَقَة النَّوعيَّة بين الفعل والفاعل أو نائبه فهي الأبرز؛ ذلك أنَّ تأنيث الفعل وتذكيره أمرٌ دَلاليٌّ فيه شيء مِنَ التَّوسُّع، فالفعل بذاته لا يُذكَّر ولا يُؤَنَّث؛ لأَنَّهُ حدث مقترن بزمن، والتَّذكير والتَّأنيث يكونان للأجزاء المخلوقة (السَّعدي، 2007، 3). ومِنْ مسوّغات إلحاق الفعل لاحقة التَّأنيث ما قاله ابن مالك: "تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق بِهِ لجواز أنْ يكون لفظًا مُؤنثًا سُمِّي بِهِ مذكَّر، فاحتاطوا في الدَّلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتَّاء المذكورة؛ ليُعلَم مِنْ أول وَهْلَة أنَّ الفاعل مُؤَنَّث" (ابن مالك، 1982م، 595/2).

فالمُطابَقَة بين الفعل والفاعل ليست شكليَّةً، بَلْ لها أبعاد دَلاليَّة مِنْ جانبين: أنّها تؤكّد اقتصار دلالة الفعل على الحدث دون التَّذكير أو التَّأنيث، وتؤَدِّي دورًا مُهمًّا في إيضاح جنس الفاعل، فعند قولنا: (ازدهرت عمّانُ) ندرك رأسًا أنَّ الفاعل (عمّان) اسم مُؤَنَّث يدلّ على مدينة، وندرك أنَّ الفعل

(ازدهر) يدلّ على حدث الازدهار دون الإشارة إلى كونه مذكّرًا أو مؤنّثًا؛ لتأتي لاحقة التَّأنيث فتطابِق بين الفعل وفاعله، وعلى النَّقيض تمامًا لو قلنا: (ازدهر الأردنُّ)؛ لأدركنا أنَّ الفاعل مُذَكَّر ويدلّ على البلد، وأنَّ عدم وجود لاحقة التَّأنيث أكدّت ذلك؛ لأنَّ الفعل مُجرَّد مِنَ الدَّلالة على المُذَكَّر والمُؤَنَّث.

ودالة التَّأنيث (ت) قد تأتي أولًا سابقة مَعَ الفعل المضارع، وقد تأتي آخرًا لاحقة للفعل الماضي كقولنا: (تزدهر عمَّان)، و(ازدهرت عمَّان)، وقد تأتي في الفاعل نفسه وذلك عند إسناد الفعل إلى الضَّمائر الخاصّة بالمُؤَنَّث كـ(تاء المُخَاطَبة، ونون النّسوة، وياء المُخَاطَبة) بصرف النَّظر عن إسنادها للفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، فعند قولنا: (أبدعَ) فهذا فعل مجرّد مِنَ التَّذكير والتَّأنيث، وعند إسناده إلى ضمائر المُؤَنَّث وقولنا: (أبدعتِ، وأبدعْنَ، أبدعي) نجد أنَّ هَذِهِ الضَّمائر هي الّتي دلَّت على التَّأنيث، وأغنتْ عن ذكر لاحقة التَّأنيث؛ مِنْ هنا فإنَّ مثلَ هَذِهِ الضَّمائر تؤَدِّي دَوْر لاحقة التَّأنيث بعد تأديتها دورها الإسناديّ في الإشارة إلى الفاعليّة.

ومِمَّا جاء من رسائل الْخُلَفَاء أَنَّهُ لَمَّا ولِّي عُثْمَان الْوَلِيد الكوفة جاشتِ الرُّوم، وجمعت جموعًا كبيرة، فكتب عُثْمَان إليه: إِنَّ مُعَاوِيَة كتب إليَّ يخبرني أَنَّ الرُّوم قَدْ أجلبت عَلَى جموع عظيمة، وَقَدْ رأيت أنَّ تُمِدَّهم مِنْ أَهْل الكوفة (الجوزي، 1992م، 345/4). فالمُطابَقَة النَّوعيَّة بين الفعل والفاعل جاءت في قوله: (جاشتِ الرُّوم وجمعت) فالرُّوم فاعل مُؤَنَّث استوجب إلحاق تاء التَّأنيث بالفعل، وتطابَقَ الفعل (جمع) مَعَ الفاعل الضَّمير المستتر (هي) العائد على الرُّوم. وعلى صعيد المُطابَقَة في التَّذكير بين الفعل والفاعل الَّذِي يمثّل الأصل نجد ذلك في قوله: (إنَّ معاوية كتب إليَّ)، (وقد رأيتُ)، (تمدّهم)، فهَذِهِ كلّها جملٌ وقع التَّطابُق فيها بين الفعل والفاعل مِنْ ناحية التَّذكير، لكن اللّافت للنّظر أنَّ لاحقة الخطاب (ت) في (تُمِدَّهم) قد يُظَنّ أنَّها للتّأنيث، علمًا بأنَّ الضَّمير قام مقام لاحقة التَّأنيث أو التَّذكير، بَلْ إنَّهُ قدّم دلالة معنويَّة أقوى مِنْ الدَّلائِل اللَّفظِيَّة، فالتَّقدير (تُمدّهم أنتَ)؛ ليحصلَ التَّطابُق بأمر دَلالِيّ يزيل الإبهام والخلط الَّذِي قد يحدث بسبب (التَّاء) الَّتِي دخلت على الفعل.

إنَّ المُطابَقَة بين الفعل والفاعل أو نائب الفاعل تحكمها علاقة الإسناد، فالكلمات تخضع لنظامٍ تجاوريّ محكوم بأنسقةٍ دَلاليَّةٍ ولفظيَّةٍ يُحقّق الفائدة الإبلاغيَّة، فلا يتحقّق المَقصود مِنْ بناء الكلماتِ المُتجاورة، إلَّا إذا توافرت صحّة المَعْنَى النَّحْوِيّ الدَّلالِيّ التَّركيبيّ، كما يستدعي التَّجاوُر قرائن لفظيَّة تجعل مِنَ الكلمات بناءً شكليًّا غير مُنفصِم العُرى، بحيث لا يظنّ أنّها مُجرَّد صيغ لغويَّة قائمة بذاتها (ملاوي، 2006م، 229). وتنبغي الإشارة إلى أنّ التَّطابُق النَّوعيّ بين الفعل والفاعل قد يكون واجبًا أو جائزًا، أَمَّا الوجوبيّ فيتشكَّل في الحالاتِ الآتية:

1: أنْ يُسنَد الفعل إلى فاعل ضمير متّصل لغائبة حقيقيَّة التَّأنيث أو مجازيّته ومثاله: (هند قامتْ، والشَّمس طلعتْ) (ابن يعيش، 2001م، 361/3).

2: أنْ يكون مُتَّصِلًا حقيقيّ التَّأنيث نحو: (إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ) [آل عمران: 35] (ابن هشام، د.ت، 97/2).

ومِنَ الشَّواهد ما ما جاء من رسالة عثمان بن عفان – رضي الله عنه - بِسْمِ اللَّه الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ عَبْدِ اللَّه عُثْمَانَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، سلام عليكم... أمّا بعد، فإنّ الله عزّ وجل رَضِيَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَحَذَّرَكُمُ الْمَعْصِيَةَ وَالْفُرْقَةَ وَالاخْتِلافَ، وَنَبَّأَكُمْ مَا قَدْ فَعَلَهُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، وَتَقَدَّمَ إِلَيْكُمْ فِيهِ لِيَكُونَ لَهُ الْحُجَّةُ عَلَيْكُمْ إِنْ عَصَيْتُمُوهُ، فَاقْبَلُوا نَصِيحَةَ اللَّهِ عزَّ وجل وَاحْذَرُوا عَذَابَهُ، فَإِنَّكُمْ لَنْ تَجِدُوا أُمَّةً هَلَكَتْ إِلا مِنْ بَعْدِ أَنْ تَخْتَلِفَ، إِلا أَنْ يَكُونَ لَهَا رَأْسٌ يَجْمَعُهَا (الطبري، 1967، 409/4). إذْ جرتِ المُطابَقَة الوجوبيَّة بين الفعل وفاعله المُؤَنَّث وذلك في قوله: (أُمَّةً هَلَكَتْ) وقوله: (أَنْ تَخْتَلِفَ) مَعَ الضَّمير المستتر (هي)، وعلى صعيد المُطابَقَة بين الفاعل المُذَكَّر والفعل تَمثَّل ذلك في الجُمَل: (رضي، وَحَذَّرَكُمُ، وَنَبَّأَكُمْ) مع فاعلها المستتر هو، ومثلها المطابقة في جملة (أَنْ يَكُونَ لَهَا رَأْسٌ يَجْمَعُهَا) مع اسم كان المذّكر (رأس) والضمير المسستر العائد عليه في جملة (يجمعها). ومثل هذا التَّطابُق الوجوبيّ تفرضه بنية اللُّغَة حَتَّى يتحقّق أمن اللّبس فلا يختلط الفاعل المُذَكَّر بالفاعل المُؤَنَّث، والعدول عنه لا يكون إلَّا لغاية يُضْمَن مَعَها أمْن اللَّبْس.

وأَمَّا التَّطابُق الجوازيّ فيتشكَّل في ثلاث حالات؛ الحالة الأولى: المنفصل، نحو قولهم: حضر القاضي اليوم امرأةٌ (ابن هشام، د.ت، 112 - 113). "وإنّما لَمْ يجب التَّأنيث مَعَ الفعل؛ لأنَّ الفعل بَعُدَ عن الفاعل المُؤَنَّث، وضَعُفتِ العناية به، فصار الفصل كالعوض عن تاء التَّأنيث" (الأزهري، 2000م، 279/1).

الحالة الثّانية: التَّأنيث غير الحقيقيّ، نحو: النَّعل والقِدْر والسُّوق وفيه يجوز إلحاق علامة التَّأنيث أو تركها، فنقول: انقطع النَّعل، وانقطعتِ النَّعل(ابن يعيش، 2001م، 360/3).

الحالة الثّالثة: يجوز الوجهان في جَمْع التَّكسير؛ فالجَمْع يُكسِب الاسم تأنيثا؛ لأَنَّهُ يصير في مَعْنَى الجماعة، وذلك التَّأنيث ليس بحقيقيّ، لأَنَّهُ تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى (ابن يعيش، 2001م، 376/3). فمثلا، الكلمات: (كتب وجوامع ومساجد ودفاتر ومواسم)، هَذِهِ كلّها ألفاظ أنّثت بسبب الجَمْع مَعَ أنها في أصل الوضع مذكرة بدليل المفرد: (كتاب وجامع ومسجد ودفتر وموسم). جاء في مسند الإمام أحمد أنَّ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - خطب الناس، فقال: ... وَلَيْسَ فِيكُمُ الْيَوْمَ مَنْ تُقْطَعُ إِلَيْهِ الْأَعْنَاقُ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ، أَلَا وَإِنَّهُ كَانَ مِنْ خَبَرِنَا حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ ﷺ: أَنَّ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُمَا، تَخَلَّفُوا فِي بَيْتِ فَاطِمَةَ رضي الله عنها بِنْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَتَخَلَّفَتْ عَنَّا الْأَنْصَارُ بِأَجْمَعِهَا سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وَاجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، انْطَلِقْ بِنَا إِلَى إِخْوَانِنَا مِنَ الْأَنْصَارِ... فَقَالَ أبو بكر: أَمَّا بَعْدُ، فَمَا ذَكَرْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْتُمْ أَهْلُهُ، وَلَمْ تَعْرِفِ الْعَرَبُ هَذَا الْأَمْرَ إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ، هُمْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ نَسَبًا وَدَارًا، وَقَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ أَيَّهُمَا شِئْتُمْ. وَأَخَذَ بِيَدِي وَبِيَدِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ ... وَكَثُرَ اللَّغَطُ، وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ،

حَتَّى خَشِيتُ الِاخْتِلافَ، فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَبَسَطَ يَدَهُ فَبَايَعْتُهُ، وَبَايَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ، ثُمَّ بَايَعَهُ الْأَنْصَارُ (حنبل، 2001، 453/1). فالجمل: (تُقطَع إليه الأعناق، وتخلَّفت الأنصار، ولم تعرِف العرب، وارتفعت الأصوات) شاهدة على جواز تأنيث الفعل مَعَ جَمْع التَّكسير.

وأمّا التَّطابُق العدديّ بين الفعل والفاعل فينبغي الإشارة فيه إلى أنَّ الفعل لا يعرف التَّعدُّد أو الجمع؛ لدلالته على الحدث، والحدث مَعْنَى مجرّد لا يقبل التَّعدُّد، وإنّما يَصْدُق معناه على القليل والكثير. وتبعًا لذلك فإنَّ التَّطابُق العدديّ لا يقع في حال تقدّم الفعل على الفاعل، نحو (قام أخوك) و(قام أخواك) و(قام إخوتك) و(قام نسوتك)، وإنّما قالتِ العرب: قام قومك، قام أبواك؛ لأنَّهم اكتفوا بما أظهروا عن أنْ يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا...فإنْ بدأت الاسم قلت: قومك قالوا ذلك، وأبواك قد ذهبا؛ لأنَّهُ قد وقع هنا إضمار في الفعل وهم أسماؤهم، فلا بُدَّ للضّمير أنْ يجيء بمنزلة المظهر (سيبويه، 1988م، 234/1). فالتَّطابُق العدديّ يقع إذا تَقدَّم الفاعل الْوَظِيفِيّ على الفعل.

وقد يُعْدَل عن هذا الأصل؛ فمِنَ العرب مَنْ يقول: ضربوني قومُك، وضربباني أخواك، فشبَّهوا هذا بالتَّاء الَّتِي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجَمْع علامة كما جعلوا للمُؤَنَّث، وهي قليلة (سيبويه، 1988م، 40/2). وهذا العدول الَّذِي أشارَ إليه سيبويه نظرتْ إليه بعض الدِّراساتِ الحديثة على أنَّهُ نوع مِنَ المُطابَقَة بين الفعل وفاعله قياسًا على تاء التَّأنيث، وهَذِهِ المُطابَقَة بين الفعل والفاعل الظَّاهر مِنْ ناحية العدد كانت معروفة في اللُّغاتِ السَّاميَّة، وقد تخلّتِ اللُّغَة العربيَّة عنه؛ طلبًا للإيجاز والحذف (الخديدي، 2007، 120)، فاللُّغَة في مرحلة مِنْ مراحلها كانت تجري مطابقة بين الفاعل والفعل مِنْ حيث العدد، ثم استخفَّتْ منها بحذف لاحقة المطابقة، وما الشَّواهد القرآنيَّة إلَّا دليلٌ على وجود هَذِهِ الظَّاهرة إذ أبقت على شيء منها، كقوله تعالى: (ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ) [المائدة: 71]، وقوله تعالى: (وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ) [الأنبياء: 3]، ووجَّهَها عبد القادر البغداديّ بقوله: "وتزاد الواو في الفعل علامة الجَمْع نحو: الرِّجال يقومون، وتُزاد علامة للجَمْع مُجرَّدة مِنَ الضَّمير في نحو قول العرب: "أكلوني البراغيث" (البغداديّ، 1414هـ، 132/6 - 133). وهَذِهِ الشَّواهد، بالرَّغم مِنْ قِلَّتِها، جاء العُدول فيها لتحقيق غايات ومقاصد لَمْ تتحقّق إلَّا بالاعتماد على هذا الأسلوب؛ إذ مِنْ شأنها أنْ تربط بين أركان الْجُمْلَة وتقوّي العلاقة بين الفعل وفاعله لِينعكس ذلك على قُوّة النَّصّ وتماسُكه.

ومن الشَّواهد ما كتبه عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - إلى عُمَّاله: إنَّ الله أكرم بالإسلام أهله، وشرَّفهم وأعزَّهم، وضرب الذِّلة والصَّغَار على مَنْ خالفهم، وجعلهم خير أُمَّة أُخْرِجَتْ للنَّاس، فلا تُوَلُّنَّ أمور المسلمين أحدًا مِنْ أهل ذمَّتهم وخَرَاجهم؛ فتتبسط عليهم أيديهم وألسنتهم، فتذلَّهم بعد أنْ أعزَّهم الله، وتُهينَهم بعد أنْ أكرمهم الله تعالى، وتعرّضهم لكيدهم والاستطالة عليهم، ومَعَ هذا فلا يُؤْمَن غشُّهم إيَّاهم، فإنَّ الله يقول: (لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ) [المائدة: 51] والسَّلام (ابن الأثير، 1997م، 120/4).

وفي الرِّسالة السّابقة جرتِ المُطابَقَة العدديَّة بين الفعل (أكرم) والضَّمير المستتر العائد على لفظ الجلالة، ومثله الأفعال (شرف وأعز وضرب وجعل) وجرتِ المُطابَقَة العدديَّة في الأفعال (تذلّ، تهين، وتعرضهم) مَعَ ضمير الغائبة المستتر المفرد (هي) العائد على أيديهم. وفي تركيب (خير أمَّة أخرجت للنّاس) عومِلت كلمة أمّة على أنَّها مفرد مَعَ أنَّها تدلّ على الجَمْع إذ سدّ الضَّمير المستتر (هي) عن نائب الفاعل الَّذِي كان مفعولًا بِهِ في الأصل، وهنا نرى انزياحًا لُغَويًّا مِنْ جانبين: جانب وظيفيّ يتمثّل في أنَّ كلمة (أمّة) كانت تؤدّي وظيفة المفعوليَّة ولا تطابُقَ بين المفعول والفعل؛ فأصل الْجُمْلَة (أخرج الله خير أمّة للنّاس)، وجانب شكليّ ألا وهو المُطابَقَة بين المرجع والضَّمير العائد، وتمثّل ذلك في كلمة أمّة الَّتِي تحمل دلالة الجَمْع والضَّمير (هي) العائد عليها.

أمَّا عن الجانب الأوّل الوظيفيّ؛ فلأنَّ نظام اللُّغَة العربيَّة يقوم على الإسناد وبدونه لا تستقيم الوظائف النَّحويَّة الأخرى قام المفعول بِهِ (أمّة) مقام الفاعل وانطبق عليه ما للفاعل مِنْ أحكام؛ فجرتِ المُطابَقَة بينه وبين الفعل. وأمَّا الانزياح الثَّاني وهو المُطابَقَة بين الاسم الجَمْع والضَّمير العائد؛ فنلاحظ أنَّ هذا أمر متّبع في العربيّة؛ إذ نقول: (المساجد امتلأت بالمصلّين، والقاعات عجّت بالنَّاس، والأماكن تذكّر بالماضي العريق، والسَّاحات تفيض بالخيرات). وتحليل ذلك أنَّ الاسم الجَمْع إذا دلّ على غير عاقل تساوى مَعَ الاسم المفرد مِنْ حيثُ عودة الضَّمير، لكنَّه إنْ دلّ على عاقل وجب مطابقته مَعَ الفعل فلا يجوز القول: (الشَّاعرات رغبت في قول الشِّعر، أو الشُّعراء رغبت في قول الشِّعر)، وهذا ما نجده في نهاية الرِّسالة إذ جرى التَّطابُق العدديّ في الفعل (تتّخذوا) مَعَ الفاعل المُتمثِّل بواو الجماعة الَّذِي يعود على المؤمنين. وبالرُّجوع إلى كلمة (أمّة) فإنَّهُ ينطبق عليها ما ينطبق على جموع غير العاقل فنقول في جمعها (أمم)، ومَعَ الفعل تصبح (الأمم أخرجت) فإنْ عومِلت كلمة (أمّة) وهي مجموعة على (أمم) معاملة المفرد في مرجعيَّة الضَّمير؛ فمِنْ باب أولى أنْ تعامل كلمة (أمّة) على أنَّها مفردة، ومثل هذا الانزياح له دلالاته الخاصّة الَّتِي مِنْ شأنها أنْ تضفي معاني جديدة وقوّة على النَّصّ، فكأنَّ الاسم الجماد في جميع مكوناته قائم على التَّشابه لا الاختلاف، في حين أنَّ الجَمْع العاقل تختلف دلالة مفرده على الأشياء لا الألفاظ، فلفظة الطَّالبات تدلّ على طالبة اسمها ليلى مثلًا وأخرى أروى وأخرى فاطمة، وكلّ واحدة منهنّ لها ما يميّزها مِنْ غيرها سواء بصفات جسديَّة أم فكريَّة أم اجتماعيَّة.

المَبْحَث الثَّاني: التَّطابُق النَّحْويّ في رَسائِلِ النَّبيّ ﷺ والْخُلَفَاءِ وخُطَبِهم وامتداده الدَّلَالِيّ في الظَّواهر اللُّغَويَّة

انمازتِ اللُّغَة العربيَّة بالتَّنوُّع اللُّغويّ الَّذِي كان نتاجُه ولادةَ الظَّواهر اللُّغَويَّة على اختلاف أنماطها، ومنها ما كتبَ له الحياة فاستمرَّ مَعَ استمرار اللُّغَة ومنها ما لَمْ تَهيَّأ له الظُّروف فبقيَ محفوظا في تاريخ اللُّغَة. ولَمَّا كان مَبْحَث التَّطابُق ذا أبعادٍ شموليَّة امتدَّتْ خيوطُه لتصلَ إلى العديد مِنَ الظَّواهر اللُّغَويَّة الَّتِي تفيَّأتْ ظِلاله؛ وهذا يشير إلى تجذُّره في دقائق اللُّغَة وأسرارها؛ لتتحَدَّد بذلك أهميَّتُه اللُّغَويَّة ودورُهُ المركزيُّ في الْجُمْلَة والنَّصّ. ولَعَلَّ مِنْ أبرز الظَّواهر اللُّغَويَّة الَّتِي تَخْرُج مِنْ صُلب التَّطابُق، ما يأتي:

أولا: ظاهرة النَّعْت الْمَقْطُوع عن مُو افَقة المَنعوت في إعر ابه:

إنَّ تسمية الْمَقْطُوع نعتًا جاءتْ باعتبارِ ما كان، وحقيقةُ القَطْع: أنْ يُجعَلَ النَّعْتُ خبرًا لمبتدأ، أو مفعولًا لفعل. فإنْ كان النَّعْتُ الْمَقْطُوع لمجرَّدِ مدح، أو ذمّ، أو ترحُّمٍ، وجب حذف المبتدأ والفعل؛ كقولهم: "الحمد للهِ الحميدُ" بالرَّفع بإضمار "هو"، وقوله تعالى: {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} بالنَّصب بإضمار "أذمُّ" (الصَّبّان، 1997، 324/1). ومثال التَّرحُّم: (أشفقْتُ على الفقيرِ المِسكينَ)، فكلمة (المسكينَ) منصوبة بإضمار الفعل (أرحم).

فهَذِهِ الظَّاهرة مُرْتبطة بمَبْحَث التَّطابق؛ كونها تتعلَّق بالنَّعت، لكنَّها في الوقت نفسِهِ تأخذ وظائفَ إعرابيَّة جديدة؛ إذْ أصبحنا أمامَ خبرٍ مرفوع ومفعولٍ بِهِ منصوب؛ ثم أصبحنا أمامَ جملتينِ إحداهما اسميَّة والأخرى فعليَّة، ومِمَّا لا شكَّ فيه أنّ كلتا الجملتين تنفردانِ بخصائصَ دَلالِيَّة على غِرار الَّتِي يؤدّيها النَّعت؛ فَهُم التزموا في النَّعْتِ الْمَقْطُوع في المدح والذَّم والتَّرحُّم حَذْفَ الفعل أو المُبتدأ في النَّصب أو الرَّفع للتَّنبيه على شدَّة الاتِّصال بالمَنعوت، وقيل: للإشعار بإنشاء المَدح أو الذَّم أو التَّرحُّم كما فعلوا في النِّداء(الصَّبان، 1997، 324/1).

ومن الشواهد ما جاء في فتوح الشام: أنَّ عمر -رضي الله عنه – صلّى بالمسلمين صلاة الفجر ثم خطبهم خطبة حسنة فقال في خطبته: الحمد لله الحميد المجيد القوي الشّديد الفعال لما يريد ثم قال: إن الله تعالى قد أكرمنا بالإسلام وهدانا بمحمد عليه أفضل الصلاة والسلام وأزاح عنا الضلالة وجمعنا بها الفرقة وألف بين قلوبنا من بعد البغضاء فاحمدوه على هذه النعمة تستوجبوا (الواقدي، 1997، 229/1)

وقد جاء في تعليق سيبويه على عبارة (الحمد لله الحميد) وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه. ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسنا... وسمعنا بعض العرب يقول: " الحمد لله ربَّ العالمين "، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية (سيبويه، 1988، 62/2 – 63).

والحقّ أنّ مثل هذه العبارات ترد في بدايات الخطب لكن دون ضبط؛ إذ إنّها وصلتنا مكتوبة دون الوقوف على النطق الدقيق لحركاتها ومراد المتكلم آنذاك. وهنا يأتي دور القاعدة النحوية لتؤصّل للمسألة، وما ورد عن سيبويه يؤكّد ذلك؛ إذ أجاز الإتباع أو القطع؛ لنحكم على لفظة الحميد والمجيد والقوي – في وجه من الوجوه - بأنّها أخبار مُتعدّدة لمبتدأ محذوف تقديره: هو الحميدُ المجيدُ... وفيها من التعظيم وشدّ انتباه السامع ما لا يخفى، فالمغايرة في نَسَق الحركات بأنْ تأتي بضمة بعد كسرة لموصوف مِنْ شأنها أنْ تلفت انتباه القارئ وتشدَّه للنصّ، علاوة على مَعْنَى الثَّباتِ الَّذِي تُؤدِّيه الْجُمْلَة الاسمية باتّباع هذا الأسلوب المتمخّض من ظاهرة التّطابق.

ثانيا: ظاهرة التَّغْلِيب في العدد

التَّغْلِيب هو: أنْ يعمّ كلا الصِّنفين بلفظ أحدهما (ابن مالك، 1982، 1691/3). وتبعًا لذلك يُغلَّب شيءٌ أو أشياء على شيء أو أشياء في مختلف جوانب اللُّغَة الصَّوتيَّة منها والصَّرفيَّة والنَّحويَّة والدَّلاليَّة؛ إيثارًا للسهولة والتَّيسير في النُّطق، أو انسجامًا مَعَ ما شاع واشْتُهر على ألسنة أهل اللُّغَة. ومِنْ ذلك تغليب الْمُذَكَّر على الْمُؤَنَّث لعموم التَّذكير، والتَّغْلِيب في الْمُثَنَّى مثل القمرانِ(البديري، 2003، 6). فكلمة (القمران) تدلُّ بالعادة على الشَّمس والقمر، مَعَ أنّ القمر مُستَمِدٌّ ضَوْءَه مِنَ الشَّمس إلا أنَّهُ لَمْ يقل: القمرتان أو الشَّمسان، بَلْ قال القمران مُغلِّبًا الْمُذَكَّر على الْمُؤَنَّث.

ولَعَلَّ مِنْ أبرز أشكال التَّغْلِيب ما يقع في العدد، كقولك: "الزَّيدون والهندات خرجوا" فالواو قدْ عمَّت: "الزَّيدين" و"الهندات" تغليبًا للمذكَّر (ابن مالك، 1982، 1691/3)، «وأَمَّا نحو: الأبوان للأب والأم، فمِنْ باب التَّغليب» (ابن هشام، د.ت، 72/1)، ولسيبويه رأي في لفظ الأبوين، فكأنّهم إنَّما قالوا: أبوان؛ لأنَّهم جمعوا بين أبٍ وأبةٍ، واستغنوا بالأمّ في الْمُؤَنَّث عن أبة، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا (سيبويه، 1988، 212/2). وكلام سيبويه يؤكّد ظاهرة التَّغليب، سواء أقلنا بأنّ الأصل (أبه) أمْ أنَّهم استغنوا عنه بـ(أمّ)، إذِ استُغني بالْمُذَكَّر عن الْمُؤَنَّث في لفظ الْمُثَنَّى ويقاس على ذلك لفظة (الوالدان).

وتسميتهم الكلام كلمة مِنْ باب التَّغْلِيب لا مِنْ باب تسمية الجزء بالكلّ؛ لأنَّ تسمية الجزء باسم الكلّ إنّما تكون بإطلاق اسم الجزء على ما تركَّب منه، ومِنْ غيره، كتسمية الْمُركَّب كلمة، أَمَّا تسمية الأشياء الْمُجتمِعة مِنْ غير تركيب باسم بعض فيُسمَّى تغليبًا كما هنا (ابن هشام، د.ت، 290/1). رغم أنّ الكلام ليس جمعًا حقيقيًّا، بَلْ يدلُّ على جَمْع مِنَ الكلمات؛ فلو أردنا جَمْع كلمة لقلنا كَلِم، وتبعًا لذلك فالكلمة ليست جزءًا مِنَ الكلام بَلْ تدلّ على ما يدلّ عليه الكلام، فهنا غُلِّبتْ دلالة الإفراد على دلالة الجمع.

أَمَّا عن علاقة التَّغْلِيب بمَبْحَث التَّطابق، فلَمَّا كان "التَّغْلِيب في لفظ يعمّ القبيلين، ويجري عليهما معًا حكم أحدهما" (ابن عقيل، 1405هـ، 93/2)، اشترك مَعَ التَّطابُق في اتِّحاد الحكم للألفاظ والكلماتِ الَّتِي تندرج تحته.

كتب علي – رضي الله عنه – لابن حنيف: ... ألا وإنَّ لكلّ مأموم إمامًا يقتدي به، ويستضيء بنور علمه، ألا وإنَّ إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طعمه بقرصيه، ألا وإنَّكم لا تقدرون على ذلك، ولكنْ أعينونى بورع واجتهاد، وعفّة وسداد، فوالله ما كنزتُ من دنياكم تبرًا، ولا ادّخرتُ من غنائمها وفرًا، ولا أعددتُ لبالي ثوبي طمرًا، ولا حزتُ من أرضها شبرًا...(جمهرة رسائل العرب، د.ت، 290/1). يلاحظ أنّ كلمة طمريه في النَّصّ السّابق تدلُّ على شيئين بدليل أنّه كرَّرها بعد سطرين مفردة (طمرا)، ورغم ذلك نجد كثيرًا من شُرّاح الحديث قصروا معناها على الإفراد لتدلّ على الثَّوب البالي. جاء في مسند أحمد: "ذو طمرين" بكسر الطّاء وسكون الميم وراء: الثوب الخَلَق (حنبل، 2001، 460/19). ولكنْ بربط هذه اللَّفظة بمبحث التَّغليب يمكن القول إنَّها استُخدِمت تغليبًا؛ لتدلَّ على شيئين ثمَّ عمّ أحدهما على الآخر؛ فهي إمّا أنْ تشير إلى ثوبين مختلفين يُلبسان إزاءَ بعضهما على عادة العرب الأول يُسمّى أحدهما إزارًا والآخر رداءً. أو أنَّها تشير إلى صفتين للثّوب وهما: القديم والبالي (المُهترئ) ثم غُلِّبت صفة البالي على القديم.

ومِنَ الأمثلة التي يُسْتأنس بها في هَذِهِ الظَّاهرة وتحاكي رسائل الخلفاء ما روي من أنَّ سَعْدَ بن معاذ قَالَ: يَا بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، كَيْفَ تَعْلَمُونَ أَمْرِي فِيكُمْ؟ قَالُوا: سَيِّدُنَا، وَأَفْضَلُنَا رَأْيًا، وَأَيْمَنُنَا نَقِيبَةً. قَالَ: فَإِنَّ كَلَامَ رِجَالِكُمْ وَنِسَائِكُمْ عَلَيَّ حَرَامٌ حَتَّى تُؤْمِنُوا باللَّهِ وَرَسُولِهِ... فَلَمْ تَبْقَ دَارٌ مِنْ دُورِ الْأَنْصَارِ إِلَّا وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ مُسْلِمُونَ (ابن كثير، 1997، 381/4).

ويلاحظ أنَّ التَّغْلِيب في النَّصّ السَّابق جاء في كلمة: (مسلمون)، إذْ غلب فيها المُذَكَّر على المُؤَنَّث مَعَ أنَّ ما قبلها جَمْع مُذَكَّر وجَمْع إناث، ولَعَلَّ ذلك عائد إلى أنَّ لفظة نساء مفردها (امرأة) وبنيتها الصَّوتيَّة مُخْتَلِفَة عن جمعها. ويبدو أنَّ هَذِهِ سُنَّة مُتَّبعة في قوانين العربيَّة حَتَّى في عصرنا الحديث إذ يُغلَّب المُذَكَّر على المُؤَنَّث فيُقال: طلاب الجامعات ويُقصَد بها الطُّلّاب الذُّكور والإناث.

ثالثا: الإتْباع على المَحَلّ أو اللفظ

يلاحظ مِنْ تسمية هَذِهِ الظَّاهرة أنَّها شديدة الارتباط بالتَّطابُق النَّحويّ، إذ يحدث التَّطابُق في الموقع الإعرابيّ بناءً على المَحَلّ أو اللَّفظ. وقد عَرَض هذِهِ الظَّاهرة عُلَمَاء اللُّغَة الأوائل وكانت مَحلّ خلاف بينهم، لكنْ ما يهمُّنا وظيفيَّتها في الْجُمْلَة وانعكاسها الدَّلَالِيّ على النَّصّ في ضَوْء مَبْحَث التَّطابُق.

ومُختصر خلاف الأوائل أنّ سيبويه منع الإتْباع على المحلّ؛ لأنَّ تابع الْمَجْرُور بِالْمَصْدَرِ فَاعِلًا أَو مَفْعُولًا يجْرِي على اللَّفْظ قطعًا، ولا يجوز الإجراء على الْمحلّ. وَجوَّز الْكُوفِيُّونَ وَجَمَاعَة مِنَ الْبَصريّين الْحَمْل على اللفظ وَجزم بِهِ ابْن مَالك لوُرُود السَّماع بِهِ كَقَوْلِه: طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلُومُ ...، وَقَوله: مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيعَلُ الفُضُلُ ...، وَفِي قِرَاءَة الْحسن: (عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلنَّاسُ أَجْمَعون) [البقرة: 161] (السُّيوطي، د.ت، (241/3 – 244)

يُلاحظ أنّ ظاهر الأمر شكليّ، فمنهم مَنْ منع ذلك، ومِنْهُم مَنْ جوّزه؛ وكلاهما يصبّ في قالب التَّطابُق النَّحويّ، فرفع المظلوم والخيعل والملائكة إنّما هو مِنْ قبيل الإتْباع على المَحَلّ إذْ رفعها على أنَّها نعت للمُعقِّب وللهلوك واسم معطوف مرفوع على محلّ لفظ الجلالة. فمَعَ أنّ هَذِهِ الكلمات كلَّها مضاف إليه إلَّا أنَّها مِنْ ناحية المَعْنَى هي فاعل والتَّقدير (طلبَ المعقبُ الحقّ، ومشى الهلوكُ، ولعنهم اللهُ)، وهنا يتساءل الباحث لِمَ منع سيبويه هذا الأسلوب وأبطله؟ وهل ثمَّة فائدة تُرجى منه؟ أم إنَّها ظاهرة لَمْ يُكتب لها الحياة فبقيت محفوظةً في تاريخ اللُّغَة؟

الحقُّ أنّ هَذِهِ الظَّاهرة لها أبعاد دَلالِيّة دقيقة، إذْ تشير بالتَّابع إلى وظائفَ مُهِمّةٍ في الْجُمْلَة كالفاعليَّة، فلو بقي الأمر مُعَمَّيًا دون توضيح لحدث خلط بين الوظائف اللُّغَويَّة لبعض المفردات؛ كما لاحظنا الخَلط بين المُضاف إليه والفاعل. علاوةً على ذلك، فإنَّ ذلك يجعلنا بين جملتين إحداهما اسميَّة والأخرى فعليَّة، أَمَّا الاسميَّة فقويت بالمضاف إليه وأَمَّا الفعليَّة فقويت بإتْباع المرفوع على المحلّ، مِنْ هنا فإنَّ مثل هَذِهِ الظَّاهرة تُملي تركيبًا جديدًا بين جملتين لا هي بالاسميَّة ولا هي بالفعليَّة بَلْ بينهما.

ومن الشواهد ما جاء عن علي – رضي الله عنه – في حادثة نهاوند إذ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَمْ يَكُنْ نَصْرُهُ وَلَا خِذْلَانُهُ بِكَثْرَةٍ وَلَا قِلَّةٍ... فَنَحْنُ عَلَى مَوْعُودٍ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ مُنْجِزٌ وَعْدَهِ، وَنَاصِرٌ جُنْدَهُ ... فَأَقِمْ مَكَانَكَ وَاكْتُبْ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ فَهُمْ أَعْلَامُ الْعَرَبِ وَرُؤَسَاؤُهُمْ... ثُمّ كتب عُمَرُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ عُمَرَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، إِلَى النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ، سَلَامٌ عَلَيْكَ، فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّ جُمُوعًا مِنَ الْأَعَاجِمِ كَثِيرَةً قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ بِمَدِينَةِ نَهَاوَنْدَ، فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَسِرْ بِأَمْرِ اللَّهِ وَبِعَوْنِ اللَّهِ وَبِنَصْرِ اللَّهِ... (ابن كثير، 1997، 114/10).

فكلمة (رُؤَسَاؤُهُمْ) جاءت مرفوعة محمولة على اللَّفظ على أنَّها معطوفة على أعلام مع أنّه كان بالإمكان أنْ يعطفها مجرورة على (العرب)؛ فيقول: (رؤسائهم). وفي كتاب عمر – رضي الله عنه – نجد التَّركيب (أَنَّ جُمُوعًا مِنَ الْأَعَاجِمِ كَثِيرَةً) ألمح إلى مثل هذه الظَّاهرة لكنْ من زاوية أخرى - فلا شكّ أنّ كثيرةً جاءت منصوبة محمولة على لفظ (جموعًا) على أنَّها نعت لها مع وجود فاصل بينهما – ألا وهي المطابقة من حيث الجنس؛ إذْ لوْ حملها على أصل اللَّفظ وهو المفرد (جمع) لكان الأصل أنْ تُذكّر ولكنَّه حملها على لفظ (جموعًا) الذي اكتسب التَّأنيث بسبب الجمع، وهنا تحصّلت الفائدة فلو قال بتذكير(كثير) لحدث لُبْس أهي لـ (الأعاجم) أم لـ (جموع) على الأصل المفرد المذكَّر؛ لذلك حملها على لفظ الجمع المؤنَّث (جموع).

وجاء في خُطْبَةُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَوْمَ الْجَابِيَةِ فَقَدْ قَضَيْتُ الَّذِي عَلَيَّ فِيمَا وَلانِي اللَّهُ عز وجل مِنْ أُمُورِكُمْ وَوَعَظْتُكُمْ نُصْحًا لَكُمْ...، فَلا حُجَّةَ لَكُمْ عَلَى اللَّهِ عز وجل، بَلِ الْحُجَّةُ لَهُ عَلَيْكُمْ... (الطَّبريّ، 1967، 255/4)، ونلحظ أنَّ كلمة (الحُجَّة) في خطبة عمر فقد عُطِفت على محلّ لا النافية للجنس (فلا حُجَّةَ) ومَحلّها الرَّفع؛ لذا جاءتْ مرفوعةً على الْمَحَلّ لا اللَّفظ.

رابعا: ظاهرة الْحَمْل على الجِوار:

الْحَمْل على الجِوَار هو أنْ يخرج الاسم التَّابع في حركته الإعرابيَّة عن مَتبوعه الحقيقيّ ويأخذ حركة الاسم الَّذِي تبعه بالمُجاورة. واللَّافت للنَّظر أنَّ هَذِهِ الظَّاهرة يخرج فيها التَّابع عن القيود النَّحويَّة المألوفة (صالح، 2007، 124، 132). واختلف اللُّغَويّون الأوائل في هَذِهِ الظَّاهرة وشروطها، فمنهم مَنِ اشترط في التَّابع المَحمول على الجِوَار أنْ يكون نكرة وليس معرفة، ومنهم مَنِ اشترط تطابُق المضاف والمضاف إليه في التَّذكير والتَّأنيث والإفراد والتَّثنية والجمع، ومنهم مَنْ قصره على الخفض في العَطْف والبدل، ومنهم مَنِ اشترط أمن اللَّبس (صالح، 2007، 128 -130). أَمَّا الخليل فاشترط تطابُق المضاف والمضاف إليه في التَّذكير والتَّأنيث والإفراد والتَّثنية والجمع، ومِنَ الأَمْثِلَة الَّتِي ساقها سيبويه على لسان الخليل: لا يقولون: هذا وجارُ ضبعٍ واسعٍ، يجرّون (واسع) على الجِوَار للضبع، لأنَّ (واسع) مُذَكَّر و(الضَّبع) مُؤَنَّثة. فلو قلت: (هذا وجارُ ثعلبٍ واسعٍ) لجاز الجرّ، لأنَّ الثَّعلب مُذَكَّر و(واسع) مذكّر، والعدّة واحدة. ولو قلت: هذا مكانُ ثعالبَ واسعٍ؛ لَمْ يجزْ الجرّ لاختلاف العدّة (السِّيرافي، 1974، 340/1-341).

والمهمُّ هو أنَّ هَذِهِ الظَّاهرة ثابتة ومُنبثِقة مِنْ صُلب مَبْحَث التَّطابق، وسُمعتْ عن العرب وجاء عليها العديد مِنَ الشَّواهد، والْحَمْل على الجِوَار كثير، قال الله تعالى: {لَمْ يَكُنِ الذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ والْمُشْرِكِينَ} [البينة: 1] وجه الدَّليل أَنَّهُ قال: {وَالْمُشْرِكِينَ} بالخفض على الجوار، وإنْ كان معطوفًا على {الَّذِينَ} فهو مرفوع لأَنَّهُ اسم "يكن" (الأنباري، 2003، 493/2).

ونظرًا لافتقار الرّسائل إلى الضبط بالحركات في بدايات التأليف - وهي المُعوّل عليها في تحديد ظاهرة الحمل على الجوار -، ولكون الحمل على الجوار يُمثّل ظاهرة خارجة عن المألوف؛ سنجد ندرة في وجود الأمثلة على هذه الظّاهرة في رسائل النَّبيّ والخلفاء، ولكنْ قد نجد أمثلة عليها تحاكي رسائل النّبيّ ﷺ والخلفاء تمثلّت في حوادث حصلت في العهد الذي قيلت فيه الرّسائل، إذ جاء في حَدِيث النَّبيّ ﷺ: أنَّه بَعَث عَشَرَةً عَيْنًا، وأمَّر عليهم عاصِمَ بنَ ثابِت بنِ الأَقْلَحِ فلَقِيه المُشرِكون، فقال:

أبو سُلَيْمانَ وريشُ المُقْعَدِ ... ووَتَرٌ مِن مَسْكِ ثَوْرٍ أَجْرَدِ

وضَالَّةٌ مِثْلُ الجَحِيم المُوقَدِ ... وصارِمٌ ذُو رَوْنَقٍ مُهَنَّدِ

فَرَمَوْه بالنَّبْل حتَّى قَتَلُوه في سَبْعَةٍ. وبَعَثت قُرَيْشٌ إلى عاصِم لِيَأْتُوا بِرَأْسِه وشَيءٍ من جَسَده، فبَعث الله مِثْلَ الظُّلَّةِ من الدَّبْر فَحَمَتْه (الصغاني، 1971، 320/2). والشاهد في قوله: (وصارِمٌ ذُو رَوْنَقٍ مُهَنَّدِ)؛ فكلمة (صارم) مرفوعة و(ذو) مرفوعة على التَّبعيَّة ولزمها المضاف (رونق)، ثمّ جيء بكلمة (مُهَنَّدِ) مجرورة على الجوار مع أنّ الأصل فيها أنْ تكون مرفوعة على التَّبعيَّة لـ (صارِمٌ) كونها وصفًا له.

والحقّ أنّ مثل هَذِهِ الظَّاهرة تتعلّق بالتَّسهيل النُّطقيّ لبعض الكلماتِ المتوالية؛ فلفظ ضمَّة ثمَّ كسرة ثمَّ كسرة في كلمات متوالية أسهل مِنْ لفظ ضمَّة ثمَّ كسرة ثمَّ ضمَّة، وهذا يعني أنَّ هَذِهِ الظَّاهرة غالبًا ما تتعلّق بالجانب الشَّكلي لا الدَّلاليّ على غرار ظاهرة الإتْباع على اللَّفظ أو الْمَحَلّ أو التَّغليب.

5- ظاهرة التَّسوية في اللُّغَة

إنَّ مُصْطَلَح التَّسوية مُصْطَلَح واسع يَصْدُق على العديد مِنَ الأشياء سواء أكانت دينيَّة أم اجتماعيَّة أم سياسيَّة، ويَصدُق على بعض مفرداتِ اللُّغَة، ومِنْ ذلك الألفاظ الَّتِي يستوي فيها التَّذكير والتَّأنيث، أو المواضع الَّتِي يستوي فيها المفرد مَعَ الجمع. ويرتبط هذا المُصْطَلَح بخيط ظاهر مَعَ مَبْحَث التَّطابُق الَّذِي نحن بصدد الحديث عن وظيفيَّتِه في الجملة، فلَمَّا كان التَّطابُق يُعنَى بالمُطابَقَة بين التَّابع والمَتبوع أو الفعل وفاعله فإنَّ بعض الألفاظ المُؤَنَّثة الَّتِي تأخذ حكم المُذكَّر، أوِ الألفاظ المُفرَدة الَّتِي تأخذ حكم الجَمْع والعكس كذلك تكون قد خرجت عن القاعدة الأصيلة؛ لكنَّ هذا الخروج مُبرَّر مسموع عن العرب، سواء عُلِمَتْ عِلَّتُه أم لَمْ تُعلَم؛ رغم أَنَّهُ يتراءى للباحث أنّ ثمَّة أسرارًا دَلالِيَّة تختفي وراء هذا الاستخدام.

الألفاظ الَّتِي يستوي فيها المُذَكَّر والمُؤَنَّث

مِنَ الظَّواهر اللُّغَوِيَّة الَّتِي لا تَخضع للمَنطق ظاهرة التَّذكير والتَّأنيث؛ فمِنَ اللُّغات ما يقسِّم الكياناتِ إلى مُؤَنَّث ومذكَّر، ومنها ما يقسِّمها إلى مُؤَنَّث ومُذَكَّر ومحايد، ومِنَ الكلمات ما هو مُذَكَّر في لغة ومُؤَنَّث في غيرها (الشَّمس مُذَكَّر في الفرنسيَّة، مُؤَنَّثة في العربيَّة، جائزة الأمرين في العبريَّة والآراميَّة)، وقد تستعمل الصِّفة المذكرة للمُؤَنَّث (امرأة كاعب، طالق، عجوز) وتستعمل الصِّفة المُؤَنَّثة للمُذَكَّر (رجل داهية، علامة، نابغة) (مصطفى، 2018، 88).

إنَّ المستخلص السَّابق يُجلّي حقيقةَ التَّعقيد في ظاهرة التَّذكير والتَّأنيث، وهذا ما نجده عند سيبويه قال: قد يكون الشَّيء المُذَكَّر يوصَف بالمُؤَنَّث ويكون الشَّيء المُذَكَّر له الاسم المُؤَنَّث نحو نَفْس، وأنت تعنى الرَّجل به. ويكون الشَّيء المُؤَنَّث يوصَف بالمُذكَّر، وقد يكون الشَّيء المُؤَنَّث له الاسم المُذكَّر. فمِنْ ذلك: هذا رجلٌ ربْعةٌ وغلامٌ يَفَعةٌ. ومِنْ ذلك قولك للمُؤَنَّث: هَذِهِ امرأةٌ عَدْلٌ(سيبويه، 1988، 218/2). وفي القرآن: (وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا) [الفرقان: 11] والسَّعير مُذَكَّر ثمَّ قال: (إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ) [الفرقان: 12] فحمله على النَّار فأنَّثه. وقال عزَّ اسمه: (وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًاۚ) [ق: 11] ولَمْ يقل مَيْتة لأَنَّهُ حمله على المكان. وقال جلّ ثناؤه: (ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦۚ) [المزمل: 18] فذكَّر السَّماء وهي مُؤَنَّثة لأَنَّهُ حمل الكلام على السَّقف وكل ما علاك وأظلَّك فهو سماء والله أعلم» (الثَّعالبي، 2002، 231).

ولو أردنا أنْ ننظر في وظيفيَّة أحد الأَمْثِلَة السَّابقة كقوله تعالى: {بَلْدَةً مَيْتاً}: نجد أنَّ بلدة منصوبة على المفعوليَّة وميتًا نعت منصوب لها، ولكن لَمْ يطابِق بين النَّعْت والمنعوت مِنْ ناحية التَّذكير والتَّأنيث فلَمْ يقل (ميتة)؛ لأنَّ الكلمة يستوي فيها المُذَكَّر والمُؤَنَّث؛ أو لأنَّ (الْبَلْدَةِ) في مَعْنَى (البلد) في قوله تعالى: (فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ([فاطر: 9] (صالح، 1418هـ، 136/8).

جاء في لسان العرب: الْبَاقِعَةُ: الرَّجُلُ الدَّاهِيَةُ. وَرَجُلٌ باقِعةٌ: ذُو دَهْيٍ. وَفِي الْحَدِيثِ: أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لأَبي بَكْرٍ - رضي الله عنه -: لَقَدْ عَثَرْتَ مِنَ الأَعْرابِ عَلَى باقِعةٍ. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: ففاتَحْتُه فإذا هُوَ باقِعةٌ، أَي ذَكِيٌّ عارِفٌ لَا يَفُوتُه شَيْءٌ (ابن منظور، 1414هـ، 19/8). فالمخالفة في كلمة (باقعة) أعطتها قيمة دَلاليّة جديدة إذْ تشعر بالمبالغة أو التَّكثير عند الوصف بها، علاوة على أنها تشدّ انتباه القارئ بهَذِهِ المخالفة والخروج عن المألوف.

ومِنَ الشَّواهد أنَّ النَّبي ﷺ حدث قومه، فقال: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ لَهُ امْرَأَةٌ يُحِبُّهَا وَمَعَهُ أُمٌّ عَجُوزٌ كَبِيرَةٌ امْرَأَةُ صِدْقٍ، وَمَعَ امْرَأَتِهِ أُمٌّ لَهَا عَجُوزٌ كَبِيرَةٌ امْرَأَةُ سُوءٍ، وَكَانَتْ تُغْرِي ابْنَتَهَا بِأُمِّ زَوْجِهَا... (الجوزي، 1992، 168/2)، ففي النَّصّ السَّابق تخالفان:

- أمّ عجوز مقابل أمّ عجوزة
- عجوز كبيرة مقابل عجوزة كبيرة

والتَّخالف في الأشياء قد يُضفي على النَّصّ جماليَّة لا تتأتّى إلَّا به، حالها كحال القراءة الَّتِي تكون في مستوى واحد مِنَ الصَّوت والتَّنغيم فإنْ أنت باينتَ في الأصوات بين هبوط وارتفاع في النَّغمة أضفيت على القراءة جماليَّة تفوق تلك الَّتِي تلتزم مستوًى واحدًا مِنَ الصَّوت، كذلك الحال في التَّطابُق لو أنَّك أبقيته على نَسَقٍ واحد دون الخروج عن المألوف لَمَا عاب عليك أحدٌ ذلك، ولكنَّك لو خرجتَ بِهِ عن المألوف لجعلتَه جاذبًا ذا نَسْق بديع فريد، علاوة على أنّ مثل هَذِهِ الاستخدامات تخفي وراءها أسرارًا دَلالِيَّة؛ فقد يُراد مِنَ التَّخالفاتِ المُبالغة أو بعض المعاني الَّتِي يحدّدها السِّياق.

سادسًا: التَخالُفُ العَدَدِيُّ فيما حَقُّهُ التَّطابُق

إنَّ المُطابَقَة في العدد مِنْ أبرز الأركان الرَّئيسة الَّتِي يقوم عليها مَبْحَث التَّطابق، ولكنْ قد تأتي المخالفة في موقف يستوجب المُطابَقَة مِنْ ناحية العدد تبعًا لخصائص الكلمة الدَّلالِيَّة ومِنْ ذلك المصادر؛ فالمصادر المؤكَّدة لا تُثنَّى ولا تجمع ولا تتغيَّر في التَّذكير والتَّأْنيث مثل: نصرتهم في ثلاث معارك نصراً، وكذلك المصدر الَّذِي يقع صفة بقصد المبالغة مثل: هذا رجلٌ ثقةٌ وهي امرأَةٌ عدلٌ وهم رجالٌ صدق»(الأفغاني، 2003، 192).

جاء في البداية والنهاية أنَّ عمر صَعِدَ الْمِنْبَرَ في حادثة نهاوند فَقَالَ: إِنَّ هَذَا يَوْمٌ لَهُ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَيَّامِ، أَلَا وَإِنِّي قَدْ هَمَمْتُ بِأَمْرٍ فَاسْمَعُوا وَأَجِيبُوا... إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَسِيرَ بِمَنْ قِبَلِي حَتَّى أَنْزِلَ مَنْزِلًا وَسَطًا بَيْنَ هَذَيْنَ الْمِصْرَيْنِ فَأَسْتَنْفِرَ النَّاسَ، ثُمَّ أَكُونَ لَهُمْ رِدْءًا حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ... فَقَامَ علي وقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَمْ يَكُنْ نَصْرُهُ وَلَا خِذْلَانُهُ بِكَثْرَةٍ وَلَا قِلَّةٍ... فَنَحْنُ عَلَى مَوْعُودٍ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ مُنْجِزٌ وَعْدَهِ، وَنَاصِرٌ جُنْدَهُ ... وَالْعَرَبُ الْيَوْمَ وَإِنْ كَانُوا قَلِيلًا فَهُمْ كَثِيرٌ عَزِيزٌ بِالْإِسْلَامِ، فَأَقِمْ مَكَانَكَ وَاكْتُبْ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ فَهُمْ أَعْلَامُ الْعَرَبِ وَرُؤَسَاؤُهُمْ... ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَشِيرُوا عَلَيَّ بِمَنْ أُوَلِّيهِ أَمْرَ الْحَرْبِ، وَلْيَكُنْ عِرَاقِيًّا... ثم كتب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ عُمَرَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، إِلَى النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ، سَلَامٌ عَلَيْكَ، فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّ جُمُوعًا مِنَ الْأَعَاجِمِ كَثِيرَةً قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ بِمَدِينَةِ نَهَاوَنْدَ، فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَسِرْ بِأَمْرِ اللَّهِ وَبِعَوْنِ اللَّهِ وَبِنَصْرِ اللَّهِ... (ابن كثير، 1997، 114/10).

ويلاحظ كيف جرتِ المخالفة العدديَّة فيما حقّه التطابق إما بسبب علاقة الإسناد أو بسبب علاقة التبعية وذلك في (كانوا قليلًا) بدل(قليلين)، و(هم كثيرٌ) بدل (كثيرون)، و(هم عزيزٌ) بدل (عزيزون) بعودة الضمير المتصل والمنفصل على العرب وكلّها تمثّل علاقة إسناديّة. أما العلاقة التّبعيّة فتمثَّلت في قوله: (جموعًا من الأعاجم كثيرةً) بدل (كثيرون)، وهنا جرت المخالفة من ناحية العدد. ومثل هذه الظَّاهرة تتقاطع مَعَ قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنفال: 26]. والمُتأمّل في هذا الخروج عن المألوف يجدُهُ يحاكي بلاغةَ الالتفات في النُّصوص عندما تلتزمُ ضميرًا ما في النَّصّ وفجأةً تأتي بضمير ذي دلالةٍ أخرى كالانتقال مِنَ الغياب إلى الخطاب؛ للفتِ النَّظر إلى الضَّمير الأول. ولكنَّ هذا الالتفات في العدد لا يأتي إلَّا في حالاتٍ مخصوصةٍ في اللُّغَة كاسم الجنس، والمصدر والصِّفة المشبهة.

وقد يأتي التَّطابق بين المفرد والجَمْع فيما حقُّه التَّخالف، وذلك في كلمة (أحد)؛ إذ إنّها تنتقل مِنْ دلالة الإفراد إلى الجمع؛ إذا سُبِقت بنفي أو استفهام، فقد "يُراد بها العموم والكثرة، ولا تقع إلَّا في النَّفي، نحوِ: "ما جاءني مِنْ أحدٍ"، و"لا أحدَ فيها"، والَّذِي يدلّ على وقوعه على الجَمْع قوله تعالى: (فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ) [الحاقة: 47] فـ"حاجزين" نعتُ "أحد"، وجمعُ الصِّفة مُؤْذِنٌ بإرادة الجَمْع في الموصوف (ابن يعيش، 2001، 24/4). فـ(أحد) اسْمهَا وحاجزين خَبَرهَا و {مِنْكُم} مُتَعَلِّق بِمَحْذُوف تَقْدِيره أعني، وَيحْتَمل أَنَّ أحدًا فَاعل {مِنْكُم} لاعتماده على النَّفْي و{حاجزين} نعت لَهُ على لَفظه، فَإِنْ قلت كَيفَ يُوصف الْوَاحِد بِالْجمعِ وَكَيف يخبر بِهِ عَنهُ، قلت جوابهما أَنَّهُ اسْم عَامّ (ابن هشام، د.ت، 252).

ولَعَلَّ ذلك عائد إلى طبيعة لفظة (أحد) الَّتِي تفيد العموم في النَّفي، سواء اقترنت بها (من) الدَّالة على الاستغراق أم لَمْ تقترن، فإذا اقترنت أفادتِ التَّوكيد، فإنَّك إذا قلت (لَمْ أرَ أحدًا في الدَّار)، دلّ ذلك على أنَّك لَمْ ترَ أيَّ شخص، واحدًا أو أكثر، فإنْ قلت (لَمْ أرَ مِنْ أحد) أكَّدت نفي العموم (السَّامرائي، 2000، 274/3). وقد يغني أحد بعد نفي أو استفهام عن قوم أو نسوة، فإغناؤه بعد نفي عن قوم كقوله تعالى: (فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ) [الحاقة: 47]، وإغناؤه بعد استفهام عن قوم ما جاء في الحديث مِنْ قول أبي عبيدة رضي الله عنه: "يا رسولَ اللهِ أحدَ خيرٌ منّا" أصله أأحد، فحذف همزة الاستفهام وأوقع أحدًا موقع قوم. وإغناؤه عن نسوة كقوله تعالى: (يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ) [الأحزاب: 32](ابن مالك، 1990، 404/2).

رُوِي عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ- رضي الله عنه- أَنَّهُ قال: مَا أَحَدٌ أَحَقَّ بِهَذَا الْمَالِ مِنْ أَحَدٍ، وَمَا أَنَا أَحَقَّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ، وَاللَّهِ مَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحَدٌ إِلَّا وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ نَصِيبٌ إِلَّا عَبْدٌ مَمْلُوكٌ...(الجوزية، 1996، 78/5). والشاهد أنَّ (ما) لَمّا دخلت على أحد أكسبها دلالة العموم فباتت في معنى الجماعة.

الخاتمة.

تتبّعتِ الدِّراسَة ظاهرة التَّطابُق النَّحْوِيّ في رَسَائِل وخُطَب النَّبِيّ ﷺ والْخُلَفَاء وَظيفِيًّا، ودرستْ أثرَها الدَّلالِيّ في الْجُمْلَة والنَّصّ والظَّواهر اللُّغَوِيَّة، وخَلُصتْ إلى النَّتائج الآتية:

- مثّلتْ رَسَائِل النَّبِيّ ﷺ والْخُلَفَاء وخُطَبهم أنموذجًا للدَّوْر الدَّلالِيّ لِلتَّطابُق؛ فأظهرتْ معانيَ عامّةً له كالتَّوضيح، والتَّخصيص، والتَّأكيد، والمدح، ومعانيَ خاصَّة كالمبالغة وإرادة العموم، مُوَضِّحَةً الْأَبْعاد الدَّلالِيَّة لِلْفعلِ في اقْتِصارِ دَلالَتِه على الحَدثِ دونَ التَّذكيرِ أو التَّأنيثِ أو العددِ، فلا يؤَدِّي

دورًا بنفسه في المُطابقة، بَلْ باللَّواصِق المُتَّصِلَة بِهِ كـ(تاء المُخَاطَبة، ونون النّسوة، وياء المُخَاطَبة) الَّتِي تقوم مقام دالة التَّأنيث، بعدَ تأدِيَتِها دورَها الإسناديّ في الإشارة إلى الفاعليّة.

- أدّى التَّطابُق في رَسَائِل النَّبيّ ﷺ والْخُلَفَاء وخُطَبِهم دورًا أساسيًا في ربط أجزاء الْجُمْلَة بعضها ببعضٍ ضِمْنَ نظمٍ مِنَ العلاقات أسهمتْ في تَماسُك النَّصّ وترابطِه، علاوةً على أنَّهُ أحدث تناسقًا وانسجامًا في النَّصّ؛ ليصبحَ بمنزلة مِنْ منازِلِ الموسيقى في الشِّعر تزيد مِنْ جماليَّة النَّصّ وإيقاعه وتأثيره، كالتَّطابُق العددي في لغة(أكلوني البراغيث).
- امتدّ تأثير مَبْحَث التَّطابُق بالتَّطبيق على رَسَائِل النَّبيّ ﷺ والْخُلَفَاء وخُطَبِهم إلى العديدِ مِنْ ظَوَاهِر اللُّغَة المُخْتَلِفَة ضِمْنَ تَصَوُّرٍ دَلاليّ تحَدَّدتْ أبعادُه مِنَ السِّياق المَقاميّ للنَّصّ، ومِنْ أبرز هَذِهِ الظَّواهر: ظاهرة التَّغليب، والنَّعْت المَقطوع، والإتْباع على المحلّ، والتَّسوية.
- برز الجانب الشَّكليُّ لِلتَّطابُق على نحو وظيفيّ في رَسَائِل النَّبيّ ﷺ والْخُلَفَاء وخُطَبِهم في ظاهرتي: النَّعْت المقطوع، والْحَمْل على الجوار، وتمثّل بالمغايرةِ في الحركات ومُشاكَلتِها؛ ليؤَدِّيَ أدوارًا إيقاعيَّة في النَّصّ تلفتُ انتباهَ القارئ وتشدُّه للنّصّ؛ مِمَّا أضفى عليه جماليَّة لا تتأتّى إلَّا به.
- تجلَّتْ وظيفيَّة التَّطابُق النَّحْوِيّ في رَسَائِل النَّبيّ ﷺ والْخُلَفَاء وخُطَبِهم في ظاهرة الإتْباع على المَحَلّ أو اللفظ؛ إذ وقفت على أبعاد دَلالِيَّة دقيقة، فأشارتْ بالمضاف إليه إلى وظائفَ مهمَّةٍ في الْجُمْلَة كالفاعليَّة، ووقفتْ بظاهرة النَّعْت المَقْطُوع على وظائفَ دَلالِيَّةٍ جديدة إذ انتقلتْ بالاسم مِنْ طَوْر الوصفيَّة إلى المفعوليَّة والإخبار علاوةً على ربطها له بمعانٍ عامَّةٍ كالمدح والذَّم والتَّرحم.
- تتمثَّل وظيفيَّة التَّطابُق النَّحْوِيّ في رَسَائِل النَّبيّ ﷺ والْخُلَفَاء وخُطَبِهم في التَّخالف النَّوعي نحو (قيمة عدل) والتَّخالف العددي نحو (رجال ثقة) في أنَّها تُعطي مَعانيَ دَلالِيَّةً جديدة كالمُبالغة عند الوَصْف بالمصدر أو العُمومِ والكثرةِ في كلمة (أحد) المسبوقة بنفيٍ أو استفهام. علاوةً على أنَّها تُحاكي بلاغةَ الالتفات في النُّصوص في انتقاله بالضَّمير مِنْ الغياب إلى الخِطاب.

المصادروالمراجع

ابن الأثير، م. (1997). *الكامل في التَّاريخ*. (ط1). بيروت: دار الكتاب العربي.

الأزهري، خ. (2000). *شرح التَّصريح على التَّوضيح*. (ط1). لبنان: دار الكتب العلميّة.

الأفغاني، س. (2003). *الموجز في قواعد اللُّغَة العربية*. لبنان: دار الفكر.

الأنباري، ك. (1996). *البلغة في الفرق بين المُذَكَّر والمُؤَنَّث*. (ط2). مصر: مكتبة الخانجي.

الأنباري، ك. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف*. (ط1). المكتبة العصرية.

البديري، ك. (2003). *التَّغْلِيب في العربية*. *رسالة ماجستير*، وزارة التَّعليم العالي، جامعة الكوفة.

البغدادي، ع. (1993). *شرح أبيات مغني اللبيب*. (ط2). بيروت: دار المأمون للتراث.

الثَّعالبي، ع. (2002). *فقه اللُّغَة وسر العربية*. (ط1). دار إحياء التُّراث العربي.

الجرجاني، ع. (1992). *دلائل الإعجاز*. (ط3). القاهرة: مطبعة المدني.

الجندي، ط. (1988). *ظاهرة المُطابَقَة النّحويّة في ضوء الاستعمال القرآني*. القاهرة: كليّة دار العلوم.

الجوزي، ج.(1992). *المنتظم في تاريخ الأمم والملوك*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

حسان، ت. (2006). *اللُّغَة العربيّة معناها ومبناها*. (ط5). الرِّياض: عالم الكتب.

حنبل، أ. (2001). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. (ط1). مؤسسة الرسالة.

الخديدي، أ. (2007). *عوارض التَّركيب*. *رسالة ماجستير*، جامعة أم القرى، قسم الدِّراسات العليا العربية.

الذَّهبي، ش. (1993). *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*. (ط2). بيروت: دار الكتاب العربي.

الزّمخشري، م. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب*. (ط1). بيروت: مكتبة الهلال.

السَّامرائي، ف. (2000). *معاني النحو*. (ط1). الأردن: دار الفكر.

السَّعدي، ع. (2007). *تذكير الفعل وتأنيثه جوازًا في القراءات السَّبع*. آداب الرَّافدين.

سيبويه (1988). *الكتاب*. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

السِّيرافي، ي. (1974). *شرح أبيات سيبويه*. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة.

السُّيوطي، ع. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جَمْع الجوامع*. مصر: المكتبة التَّوفيقية.

صالح، ب. (1998). *الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل*. (ط2). الأردن: دار الفكر.

صالح، ص. (2000). بناء الْجُمْلَة في العبريّة والعربيّة: دراسة توليدية. *مجلة علوم اللُّغَة*، 3(3).

صالح، ق. (2007). ظاهرة الْحَمْل على الجِوَار المنفصل في النحو. *المجلة الأردنية في اللُّغَة العربية*، 3(2).
الصَّبان، م. (1997م). *حاشية الصَّبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمي.
الصغاني، ح. (1971). *التكملة والذيل والصلة*. القاهرة: مطبعة دار الكتب.
صفوت، أ. (د.ت). *جمهرة رسائل العرب في عصور العربية*. بيروت: المكتبة العلمية.
الطَّبري، م. (1967). *تاريخ الرُّسل والملوك*. (ط2). مصر: دار المعارف.
ابن عقيل، ب (1985). *المساعد على تسهيل الفوائد*. (ط1). جدة: جامعة أم القرى، دار المدني.
العنزي، ي.، والشَّلاحي، ر. (2014). العدول عن المُطابَقَة في الْجُمْلَة العربية. *دراسات: العلوم الإنسانيّة والاجتماعية*، الأردن، 41(2).
قدور، أ. (1996). *مبادئ اللسانيات*. بيروت: دار الفكر.
ابن قيم الجوزية، ش. (1996). *زاد المعاد*. (ط1). بيروت: مؤسسة الرِّسالة.
ابن كثير، إ. (1997). *البداية والنّهاية*. (ط1). الجيزة: دار هجر للطباعة والنّشر.
ابن مالك، م. (1982). *شرح الكافية الشَّافية*. (ط1). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
ابن مالك، م. (1990). *شرح تسهيل الفوائد*. (ط1). دار هجر للطباعة والنشر.
مراد، أ.، و رفعت ع. (2017). العدول عن المُطابَقَة بين الضَّمير ومرجعه. *مجلة كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السُّويس*، (21).
مصطفى، ع. (2018). *مغالطات لغوية: الطَّريق الثَّالث إلى فصحى جديدة*. مؤسسة هنداوي.
أبو المكارم، ع. (2007). *الظَّواهر اللُّغَويَّة في التُّراث النّحوي*. (ط1). القاهرة: دار غريب.
ملاّوي، م. (2006). ظاهرة المُطابَقَة في الْجُمْلَة الفعليّة بين التَّقنين والتَّفسير. *مجلة المخبر: أبحاث في اللُّغَة والأدب الجزائري، وزارة التَّعليم العالي الجزائرية*، 3(1).
ابن منظور، م. (1994). *لسان العرب*. (ط3). بيروت: دار صادر.
ابن هشام، ج. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك*. بيروت: دار الفكر للطباعة والنّشر.
ابن هشام، ج. (د.ت). *شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب*. سوريا: الشَّركة المتحدة للتوزيع.
ابن يعيش، م. (2001). *شرح المفصل*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

References

Ibn al-Athir, M. (1997). *Al-Kamil fi al-Tarikh*. (1st ed.). Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi.
Al-Azhari, K. (2000). *Explanation of al-Tasreeh ala al-Tawdih*. (1st ed.). Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
Al-Afghani, S. (2003). *Al-Mojaz fi Qawa'id al-Lugha al-Arabiyyah*,. Lebanon: Dar al-Fikr.
Al-Anbari, K. (1996). *Al-Balagha fi al-Farq bayn al-Mudhkari wa al-Mu'annath*. (2nd ed.). Egypt: Al-Khanji Library.
Al-Anbari, K. (2003). *Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf*. (1st ed.). Al-Asriya Library.
Al-Badri, K. (2003). *Al-Taghleeb fi al-Arabiyyah. Master's Thesis*, Ministry of Higher Education, University of Kufa.
Al-Baghdadi, A. (1994). *Explanation of the verses of Mughni al-Labib*. (2nd ed.). Beirut: Dar al-Ma'mun for Heritage.
Al-Tha'alibi, A. (2002). *Jurisprudence of the Language and the Secret of Arabic*,. (1st ed.). Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
Al-Jurjani, A. (1992). *Evidence of the Miracle*. (3rd ed.). Cairo: Madani Press.
Al-Jundi, T. (1988). *The Phenomenon of Grammatical Matching in the Light of Quranic Usage*. Cairo: College of Dar al-Ulum.
Al-Jawzi, J. (1992). *Al-Muntazam fi Tarikh al-Umam wa al-Muluk*. (1st ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
Hassan, T. (2006). *The Arabic Language, Its Meaning and Structure*. (5th ed.). Riyadh: Alam al-Kutub.
Hanbal, A. (2001). *Musnad of Imam Ahmad bin Hanbal*. (1st ed.). Al-Risalah Foundation.
Al-Khudaydi, A. (2007). *Structure Contingencies. Master's Thesis*, Umm Al-Qura University, Department of Arabic Graduate Studies.
Al-Dhahabi, Sh. (1993). *History of Islam and Deaths of Celebrities and Notables*. (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut.
Al-Zamakhshari, M. (1993). *Al-Mufassal fi Sanat Al-I'rab*. (1st ed.). Beirut: Al-Hilal Library.
Al-Samarrai, F. (2000). *Meanings of Grammar*. (1st ed.). Jordan: Dar Al-Fikr, Jordan.
Al-Saadi, A. (2007). *Masculinization and feminization of the verb are permissible in the seven readings*. The literature of the two rivers.

Sibawayh, A. (1988). *The Book*. (3rd ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Sirafi, Y. (1974). *Explanation of Sibawayh's Verses*. Cairo: Al-Azhar Colleges Library, Dar Al-Fikr Printing House.

Al-Suyuti, A. (n.d.). *Huma' Al-Hawami' Fi Sharh Jam' Al-Jawami'*. Egypt: Al-Tawfiqiya Library.

Saleh, B. (1998). *Al-I'rab Al-Mufassal Li-Kitab Allah Al-Murtall,*. (2nd ed.). Jordan: Dar Al-Fikr.

Saleh, S. (2000). Sentence Structure in Hebrew and Arabic: A Generative Study. *Journal of Language Sciences*, 3(3).

Saleh, Q. (2007). The Phenomenon of Predicate on Separate Neighborhood in Grammar. *Jordanian Journal of Arabic Language*, 3(2).

Al-Sabban, M. (1997). *Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah,.

Al-Sagani, H. (1971). *Al-Takmilah*. Cairo: Dar Al-Kotob Press.

Safwat, A. (n.d.). J*amharat Rasail Al-Arab fi Usur Al-Arabiyah*. Beirut: Al-Maktaba Al-Ilmiyyah.

Al-Tabari, M. (1967). *History of the Messengers and Kings*. (2nd ed.). Egypt: Dar Al-Maaref.

Ibn Aqil, B. (1985). *Al-Musaid ala Tasheel Al-Fawaid*. (1st ed.). Jeddah: Umm Al-Qura University, Dar Al-Madani.

Al-Anzi, Y., & Al-Shalahi, R. (2014). Deviation from Matching in the Arabic Sentence. *Dirasat: Humanities and Social Sciences*, 41(2).

Qaddour, A. (1996). *Principles of Linguistics*. Beirut: Dar Al-Fikr.

Ibn Qayyim al-Jawziyya, Sh. (1996). *Zad al-Ma'ad*. (1st ed.). Beirut: Al-Risalah Foundation.

Ibn Kathir, I. (1997). *Al-Bidayah wa al-Nihayah*. (1st ed.). Giza: Dar Hijr for Printing and Publishing.

Ibn Malik, M. (1982). *Sharh al-Kafiya al-Shafiya*. (1st ed.). Makkah al-Mukarramah: Umm al-Qura University.

Ibn Malik, M. (1990). *Sharh Tasheel al-Fawa'id*. (1st ed.). Dar Hijr for Printing and Publishing.

Murad, A., & Rafat A. (2017). Deviation from the conformity between the pronoun and its reference. *Journal of the Faculty of Arts and Humanities, Suez Canal University*, (21).

Mustafa, A. (2018). *Linguistic Fallacies: The Third Path to a New Classical Arabic*. Hindawi Foundation.

Abu Al-Makarem, A. (2007). *Linguistic Phenomena in Grammatical Heritage*. (1st ed.). Cairo: Dar Gharib.

Malawi, M. (2006). The Phenomenon of Matching in the Verbal Sentence between Codification and Interpretation. *Al-Makhbar Magazine: Research in Algerian Language and Literature, Algerian Ministry of Higher Education*, 3(1).

Ibn Manzur, M. (1994). *Lisan Al-Arab*. (3rd ed.). Beirut: Dar Sadir.

Ibn Hisham, J. (n.d.). The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah. Beirut: Dar Al-Fikr for Printing and Publishing.

Ibn Hisham, J. (n.d.). *Explanation of the Golden Fragments in Knowing the Speech of the Arabs*. Syria: United Distribution Company.

Ibn Yaish, A. (2001). *Explanation of the Detailed*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.